

ملكية الأصول الافتراضية المُشفرة
(دراسة مقارنة)

دكتور

مروة محمد عبد الغني
أستاذ مساعد بقسم القانون المدني
كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث:

انشغل الفكر القانوني بشكل مكثف في الآونة الأخيرة بمسألة الأصول الافتراضية على الساحات المحلية، و العالمية على السواء. فقد بات الأمر ملحاً إذ أخذت هذه الأصول في الانتشار و التطور بشكل فائق السرعة، و فرضت وجودها في التعاملات بما لا يدع مجالاً لتجاهلها. ولا ريب أن هذا الواقع الجديد على تعقيده و تشابك مفاهيمه يفجر إشكاليات قانونية عديدة تستدعي التصدي لها. و من هنا أخذت تتعالى بوضوح الأصوات التي تطالب بمواجهة ما تولد عن هذا الوضع من تحديات قانونية بقواعد إما تقوم على تنظيم التعامل في الأصول الافتراضية، أو تحظر التعامل فيها.

و قد أخذت بالفعل بعض الإرهاصات في الظهور مؤخراً. فقد أصدر البرلمان الأوروبي في مايو 2023 القانون رقم 1114 لسنة 2023 بشأن الأسواق في ظل الأصول الرقمية. كما بادرت حكومة إمارة دبي في دولة الإمارات المتحدة العربية بإصدار القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي لترسم ملامح تجربة رائدة في هذا المجال. أما في دول أخرى عمدت الحكومة إلى إعلان حظر صريح للتعامل في هذه الأصول و منها دولة الكويت.

و في هذا البحث لا نتناول بشكل أساسي ما وصل إليه وضع التنظيم القانوني للأصول الافتراضية إذ يعد ذلك مهمة فقهاء الاقتصاد السياسي. و إنما ما نهدف إلى بحثه هنا في الأساس من الناحية المدنية البحتة هو مدى قابلية الأصول الافتراضية للتملك. بعبارة أخرى؛ هل الطبيعة القانونية للأصول الافتراضية تؤهلها لتعتبر محلاً للحق وفقاً للقواعد العامة في القانون المدني؟ و يتفرع عن هذا الطرح تساؤلات هامة، مثل ماهية التكييف القانوني لهذه الأصول، و كذلك مدى قابليتها لتُعد عنصراً في الذمة المالية ينتقل بالميراث.

هذه الإشكالية قيد البحث على الساحة القانونية العالمية في وقت كتابة هذه السطور، و يحتدم الخلاف حولها. لذا نسعى هنا إلى تأصيل المسألة بإسقاط القواعد العامة على الإشكاليات المطروحة.

كما نتناول موقف الفقه و التشريع المقارن بشأنها.

الكلمات المفتاحية:

الأصول المُشترقة – الملكية – أموال.

Abstract:

The legal community has been intensely preoccupied in recent years with the issue of virtual/crypto assets, both domestically and internationally. This has become increasingly urgent as these assets have spread and evolved at an unprecedented pace, asserting their presence in transactions in a way that cannot be ignored. There is no doubt that this new reality, with its complexity and interwoven concepts, raises numerous legal issues that demand attention. Hence, voices have been clearly rising calling for a response to the legal challenges arising from this situation through rules that either regulate the trading of virtual assets or prohibit it altogether.

Indeed, some preliminary initiatives have already emerged recently. In May 2023, the European Parliament issued Regulation No. 1114 of 2023 on Markets in Crypto Assets (MiCA). The Government of the Emirate of Dubai in the United Arab Emirates also took the initiative to issue Law No. (4) of 2022 on the Regulation of Virtual Assets in the Emirate of Dubai to outline a pioneering experience in this field. In other countries, governments have favored to explicitly forbid the trading of these assets, as in Kuwait.

In this research, we do not primarily address the current state of legal regulation of virtual assets, as this is a task for political economists. Rather, what we aim to examine here from a purely civil law perspective is the extent to which virtual assets are capable of being owned. In other words, does the legal nature of virtual assets qualify them to be considered a subject matter of rights under the general rules of civil law? This discussion raises important questions, such as the legal categorization of these assets and whether they can be considered an element of the financial estate that is transferred by inheritance.

This issue is under debate in the global legal arena at the time of writing, and there is heated disagreement about it. Therefore, we seek here to ground the issue by applying general rules to the problems raised. We also address the position of comparative jurisprudence and legislation on this matter.

Key Words:

Crypto Assets - Ownership – Property.

مقدمة :

لازال عالم التكنولوجيا يطل علينا بمستجداته المتلاحقة التي تحمل في طياتها آثاراً قانونية. ويستلزم الأمر تصدي الأضلاع الثلاثة للقانون؛ الفقه و التشريع و القضاء لهذه المستجدات للعمل على تنظيمها، و وضعها في الإطار القانوني السليم الذي يتماشى مع القواعد المستقرة إن أمكن، أو مواجهتها بقواعد جديدة تعمل على ضبطها و تقنين استعمالها.

لعل من أخطر ما قدمته التقنيات التكنولوجية في الأونة الأخيرة هو ابتكار عالم افتراضي موازي لعالمنا الحقيقي الملموس يُشار إليه بال "ميتافيرس" لا يتوقف عند حد التخيل أو الافتراض، و إنما يمس واقعنا بشكل مباشر إذ تتم فيه معاملات مالية و تجارية. فقد كانت أهم الطفرات المترتبة على ابتكار الميتافيرس ظهور الأصول الافتراضية التي تعتمد على تقنية البلوك تشين، و من أبرزها العملات الرقمية. و صارت هذه الأصول من وسائل تسوية المعاملات التجارية التي تعترف بها العديد من المؤسسات العالمية، بل و من أهم أدوات الاستثمار.

و على الرغم من إطلاق اسم "الأصول" و "العملات" على هذه الوسائل الافتراضية غير الملموسة، و انتشار تداولها و الاستثمار فيها إلا أن تكييفها القانوني، و إمكانية اعتبارها محلاً للحق طبقاً للقواعد التقليدية، و ما يترتب على ذلك من آثار قانونية هي أمور غير واضحة أو مستقرة إلى الآن. فلا زالت تشريعات الدول و أحكام القضاء و كتابات الفقه تلهث في محاولة ملاحقة هذه المفاهيم المتسارعة النمو، و العمل على تطويعها ضمن الأحكام المعمول بها أو استحداث تنظيم يتناول تفاصيلها.

إن التعامل في الأصول الافتراضية قد صار أمراً واقعاً حيث تشكل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الرقمي. و تشير الظواهر إلى توقعات بتنامي هذه التعاملات بشكل سريع مستقبلاً. و قد نشأت كيانات اقتصادية ضخمة لإدارة تداول هذه الأصول. و ليس ذلك بديلاً للمؤسسات المالية التقليدية، و إنما بالاندماج و التكامل معها بحيث تُستخدم الأصول الافتراضية في خدمات مالية تقليدية مثل منصات الإقراض، و أنظمة الدفع. و لا شك أن هذا المجال الحديث من التعاملات الرقمية المعتمدة على تقنيات قائمة على الذكاء الاصطناعي محفوف بالتحديات و المخاطر.

و يُعد التنظيم القانوني للأصول الافتراضية أحد أكثر الموضوعات إثارةً للجدل على الساحة القانونية العالمية في الأونة الأخيرة، منذ ظهور تقنية البلوكتشين، و بداية استخدام العملة الرقمية الأشهر "البتكوين" و حتى الوقت الحالي.

و قد تباين الموقف القانوني في كل دولة من هذه الأصول؛ فبعض الدول قد حظرت استخدام الأصول الافتراضية حظراً مطلقاً مثل دولة الكويت. بينما حظر بعضها شكلاً محدداً منها و هو العملات المشفرة مثل جمهورية الصين. ذلك في حين تعترف دول أخرى بمشروعية التعامل في الأصول الافتراضية بما في ذلك المشفرة منها؛ و يسعى بعض هذه الدول إلى إضافة نصوص تنظم أحكامها إلى تشريعات قائمة بالفعل فضلاً عن الأحكام القضائية التي تواجه المنازعات المتعلقة بها مثل الولايات المتحدة

الأمريكية. و يتجه البعض الآخر إلى إصدار تقنين خاص بالأصول الافتراضية مثل إنجلترا. أما الإمارات العربية المتحدة فقد أصدرت بالفعل التشريع الأول من نوعه لتنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي بالقانون رقم 4 لسنة 2022.

و على المستوى الدولي فقد بادر الاتحاد الأوروبي عام 2020 بمشروع قانون ينظم الأصول المُشَقَّرَة كجزء من خطة المفوضية الأوروبية لتنظيم التمويل الرقمي. و قد مرت هذه الخطة بعدة مراحل بدءاً من الاقتراح و طرح القوانين التي تتضمنها، إلى إجراء محادثات تمهيدية بين الأطراف المعنية، و إدخال بعض التنقيحات، و حتى موافقة البرلمان الأوروبي عليها في 20 أبريل 2023.

و بناء على ما سبق فقد صار أمراً لا مفر منه دراسة الوضع القانوني لتملك الأصول الافتراضية و التعامل فيها طبقاً للنظريات و القواعد الحاكمة لحقوق المالية في القانون المدني المصري، و بحث مدى توافقها مع مبادئه. كما يستلزم الأمر تناول نماذج لأبرز مواقف التشريعات المقارنة من تكييف الأصول الافتراضية، و تنظيم تملكها. و لكن من الضروري بحكم حداثة مفهوم الأصول الافتراضية أن يسبق ذلك تمهيد موجز يتضمن ماهية هذه الأصول و كيفية عملها من خلال تقنية البلوكتشين، و أنواعها، و خصائصها، و مخاطرها، و وضعها القانوني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة جوانب، من أبرزها جدة مسألة الأصول الافتراضية، و في ذات الوقت ذبوع التعامل فيها بكافة الأشكال مما دفع المُشَرِّعين و الباحثين القانونيين إلى الاهتمام بتنظيمها و توضيح الموقف القانوني منها. كما تتبدى أهمية الدراسة في إجرائها بالتوازي مع التحولات العالمية الجارية التي تربط المعاملات المالية بالطفرات التكنولوجية و الرقمية المتلاحقة، و ما يترتب على ذلك من أثار قانونية.

أهداف الدراسة:

- بيان المقصود بالأصول الافتراضية المُشَقَّرَة، و التقنية التي تعمل من خلالها، و أنواعها، و خصائصها، و مخاطر التعامل فيها.
- رصد الموقف القانوني الراهن من تنظيم الأصول الافتراضية المُشَقَّرَة، و بوجه خاص اكتساب الحقوق عليها.
- تحليل الوضع القانوني لملكية الأصول الافتراضية المُشَقَّرَة بناء على القواعد القانونية العامة.
- تسليط الضوء على تناول القوانين الأجنبية المقارنة لمسألة ملكية الأصول المشفرة، و بالتحديد القانونين الأمريكي و الإنجليزي.
- محاولة استخلاص تكييف قانوني واضح للأصول الافتراضية، و بيان طبيعتها القانونية، و ما يترتب على ذلك من أثار.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة إلى **المنهج الاستنباطي** حيث نعى فيها إلى تحليل ظاهرة انتشار تداول الأصول الافتراضية المُشَقَّرَة و الاستثمار فيها، و ربطها بالمبادئ القانونية التي تحكم

اكتساب الحقوق بشكل عام و بحث مدى انطباقها على الأشكال الحديثة للمعاملات المالية. كما نلجأ إلى المنهج المقارن من أجل الوقوف على موقف التشريع الوطني من الاعتراف بالأصول الافتراضية باعتبارها محلاً للحقوق، و تنظيم ملكيتها، و تداولها و مقارنته مع موقف القانونين الأمريكي و الإنجليزي.

خطة الدراسة:

على هدي ما تقدم، نسعى إلى تناول المسألة المطروحة و التعرض إلى كل النقاط الهامة المحيطة بها عن طريق تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي، و فصلين أساسيين على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: ماهية الأصول الافتراضية المُشَفَّرَة.

الفصل الأول: التكيف القانوني للأصول الافتراضية المُشَفَّرَة طبقاً للمبادئ العامة في القانون المدني المصري .

الفصل الثاني: موقف القوانين المقارنة من ملكية الأصول الافتراضية المُشَفَّرَة.

فصل تمهيدى

ماهية الأصول الافتراضية المُشفرة

لقد وثب التطور التكنولوجي في الأونة الأخيرة بالعالم إلى فضاء الـ "Metaverse" أو (العالم الافتراضي). و تبعاً لذلك دخل الاقتصاد، و المعاملات المالية مرحلة جديدة يحكمها الذكاء الاصطناعي، و أنظمة الدفع الرقمية، و التقنيات الحديثة و على رأسها البلوكتشين، و تلعب فيه الأصول الافتراضية دوراً كبيراً و متنامياً، و في مقدمتها العملات المشفرة.

و تتطلب دراسة الأصول الافتراضية من ناحية أثارها القانونية، و مدى انطباق القواعد العامة المُنظمة للحقوق على تملكها و التعامل فيها، و تنظيمها التشريعي، التعرف بدايةً على هذا النوع المستحدث من الأصول أو الأموال (إن صحّ تكييفها كأموال). لذا وجدنا ضرورة إعداد فصل تمهيدى لهذه الدراسة. فبحكم حداثة ظهور الأصول الافتراضية، و عدم وضوح معالمها وجدنا أن تكامل أركان هذه الدراسة يستلزم التعرف على ماهيتها، و توضيح ما جد من مصطلحات تتصل بها في فصل مستقل.

و عليه نسعى في هذا الفصل إلى إيضاح و تبسيط مفهوم الأصول الافتراضية، و التي يطلق عليها

(Digital Assets)، أو (Crypto Assets) أو (Virtual Assets)، و أنواعها، و كيفية إدارتها، و ما يحيط بها من مفاهيم. كما يتناول هذا الفصل أهمية هذا النوع من الأصول، من حيث مميزات التعامل فيها، و كذا المخاطر و التحديات التي نشأت عن ظهورها. كما أنه من الجوهرى في هذا المقام عرض ما وصل إليه موقف التشريعات من الأصول الافتراضية حتى الوقت الحالى، و ذلك استكمالاً للتصور المُراد بيانه.

بناء على ما سبق، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالى:
المبحث الأول: فكرة موجزة عن مفهوم الأصول الافتراضية.
المبحث الثانى: دور الأصول الافتراضية في العصر الرقمي.

المبحث الأول: فكرة موجزة عن مفهوم الأصول الافتراضية المشفرة

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين. في المطلب الأول نتناول التعريف بالأصول الافتراضية، وبيان خصائصها و التقنية التي تعمل من خلالها. وفي المطلب الثاني نبحث أنواع الأصول الافتراضية، و ما أوجده العمل من أشكال متباينة منها، و كيفية إدارتها، و التعامل فيها و استثمارها.

المطلب الأول: التعريف بالأصول الافتراضية، و خصائصها :

الفرع الأول: المقصود بالأصول الافتراضية، و كيفية عملها :

تتمثل الأصول الافتراضية في رموز أو تمثيلات رقمية غير ملموسة توجد على منصات إلكترونية عبر شبكات الإنترنت. و يتم إصدارها بنظام لا مركزي، كما يتم حفظها و تداولها و استثمارها عبر الفضاء الإلكتروني فحسب¹. و يعتمد وجود هذه الأصول الرقمية على التفسير لمنع عمليات التزييف و الاحتيال².

و قد عرّف قانون تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي³ الأصل الافتراضي بأنه: " تمثيل رقمي للقيمة التي يُمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المُميّزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تُحددها السلطة في هذا الشأن".

يُلاحظ بشأن هذا التعريف أنه قد ذكر وصفاً جامعاً لأشكال الأصول الافتراضية؛ و هو "الرموز المميزة الافتراضية"، و مع ذلك ترك المجال مفتوحاً لإمكانية ضم أي شكل آخر قد يفرزه العمل إلى هذه الأشكال إن اعترف به القانون. كما حرص على بيان ماهية الرموز المميزة الافتراضية، فنص على أنها: " تمثيل رقمي لمجموعة من الحقوق التي يمكن طرحها و تداولها رقمياً من خلال منصة الأصول الافتراضية". و هو في ذاته مفهوم فضفاض.

كما أورد قرار مجلس الوزراء الإماراتي بشأن تنظيم الأصول الافتراضية و مزودي خدماتها تعريفاً أكثر تبسيطاً من نظيره الوارد في القانون، فنص على أن الأصول الافتراضية هي: "تمثيل رقمي للقيمة التي يُمكن تداولها أو تحويلها رقمياً، و

¹ See: J. Merritt Francis, ARTICLE: A BEGINNER'S GUIDE TO CRYPTOCURRENCIES: EXPLAINING THE TECHNOLOGIES BEHIND CRYPTOCURRENCIES, HOW THE UNITED STATES TAXES AND REGULATES THEM, AND OFFERING CHANGES TO THE EXISTING TAXATION AND REGULATION SCHEMES, 30 Rich. J.L. & Tech. 45, 2023, at 47. See also: Paul Andersen, Will the FTX Collapse Finally Force U.S. Policymakers to Wake Up? Regulatory Solutions for Cryptocurrency Tokens Not Classified As Securities Under the Supreme Court's Howey Analysis, 18 Journal of Business and Technology L.251, p.7.

² See: Paul Andersen, Op.cit, p.7.

³ القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد 559، 11 مارس 2022.

يُمكن استخدامها لأغراض الاستثمار، و لا تتضمن عمليات التمثيل للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو غيرها من الأموال"¹.
و لعل ما أضافه هذا التعريف هو استبعاد العملات الورقية و الأوراق المالية و كل ما ينطبق عليه قانوناً وصف "الأموال" من اعتباره داخلاً ضمن مفهوم الأصول الافتراضية، حيث تخضع للقواعد الخاصة بتنظيمها.
أما القانون الصادر حديثاً من برلمان الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم أسواق الأصول المُشفرة

(The European Parliament Regulation on Markets in Crypto Assets "MiCA") فقد جاء تعريفه للأصول الافتراضية مقارناً للتعريفات التي عرضنا لها آنفاً حيث أورد أنها: " تمثيل رقمي لقيمة أو حق يُمكن أن تحقق مكاسب ضخمة للمتعاملين في السوق، بما في ذلك الأفراد أصحاب الحقوق على هذا النوع من الأصول"². و هو بذلك يشير إلى أن الفوائد المتحققة من الأصول الافتراضية لا تقتصر على الأشخاص المعنوية أو الكيانات الاقتصادية، و إنما يشمل أيضاً الأفراد (الأشخاص الطبيعيين).

يعتمد التعامل في الأصول الافتراضية على تقنية البوكتشين، أو ما يجري ترجمته بسلسلة الكتل³. و هي تقنية معقدة إلى حد بعيد تتمثل في قاعدة بيانات رقمية ضخمة يُعبّر عنها بدفتر أو سجل رقمي مشترك يحتوي على كتل (blocks) من المعلومات التي تُخزن على العديد من أجهزة الحاسوب، و فيها يتم تسجيل بيانات و معاملات المستخدمين تلقائياً⁴. هذه البيانات و المعلومات يتم استخدامها و مشاركتها في وقت واحد ضمن شبكة لامركزية كبيرة، بحيث يجمعها سجل يكون الوصول إليه، و الاطلاع عليه مُتاح للكافة⁵.

و يتم التعامل في الأصول الافتراضية، و تداولها، و استثمارها من خلال منصات الأصول الافتراضية (trading platforms for crypto-assets). و هي منصات رقمية مخصصة لإدراج و تداول الأصول الافتراضية، و إجراء عمليات المقاصة و

¹ قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية و مزودي خدماتها.

² Regulation (EU) No 1114/2023 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto- Assets issued on 31 May 2023, Official Journal of the European Union, 9/6/2023.

³ See: J. Merrit Francis, A Beginner's Guide to Cryptocurrencies: Explaining the Technologies Behind Cryptocurrencies, How the United States Taxes and Regulates Them, And Offering Changes To The Existing Taxation And Regulation Schemes, 30 Rich. J.L. & Tech. 45, p.3.

⁴ See: Helen Maddison White, UK: Can Crypto Assets Be Inherited? Mondaq Business Briefing September 1, 2023, p.1.

⁵ See: Paul Andersen, Op.cit, p. 8.

التسويات المتعلقة بها، و فيها يتم حفظ و تخزين المعلومات و البيانات باستخدام تقنية البلوكتشين¹.

و يقوم بإتاحة الأنشطة و العمليات المرتبطة بالأصول الافتراضية على هذه المنصات "مزودي خدمات الأصول الافتراضية" (crypto-asset service provider)، و هي أشخاص اعتبارية تحترف تقديم خدمات الأصول الافتراضية و تزاوّل كافة الأنشطة المتعلقة بها، من أشهرها شركة Binance العالمية. و المزود قد يكون مشغل المنصة، أو وسيط أصول افتراضية، أو غير ذلك².

أما من ناحية المستخدم، فإن تعاملته في الأصول الافتراضية تتم باستخدام محفظة افتراضية خاصة به يقوم بإنشائها بنفسه على المنصات المذكورة، و تستلزم مفتاح خاص لفتحها³. و من الجدير بالملاحظة هنا أن التعاملات و الأصول التي تحتويها المحافظ الرقمية تكون سرية و مؤمنة و غير مركزية. فإنشاء المحفظة الرقمية لا يعتمد على أي وسيط⁴.

الفرع الثاني: التعامل في الأصول الافتراضية المُشفرة :

إن من أبرز ما يميز التعامل في الأصول الافتراضية، و على رأسها العملات الرقمية و يظهر بشكل أوضح في العملة الأشهر "البيتكوين"، هو عدم وجود سلطة مركزية تقوم على إدارة المعاملات المرتبطة بها⁵، و كذلك عدم وجود أي احتياطي نقدي يدعم هذه الأصول الرقمية⁶.

و تُعد عدم المركزية إحدى أهم مميزات تقنية البلوكتشين، حيث تُعتبر سجل مفتوح و موزع على كافة أجهزة مستخدميه. و بالتالي فإن أية معاملات تستخدم هذه التقنية تطبق عليها صفة عدم المركزية بالنبعية. و قد سبق أن ذكرنا أن التعامل في الأصول الافتراضية يتم من خلال تقنية البلوكتشين و تطبيقاتها، و في مقدمتها العقود الذكية⁷. و بناءً عليه لا يوجد أي كيان يختص بالتحقق من إتمام المعاملة بشكل سليم بين المستخدمين، بحيث قد يُتصوّر مثلاً أن يرسل أحدهم المال المراد تداوله مرتين. و مع ذلك فإن تقنية العقود الذكية (Smart Contracts) تتيح و تيسر الإقراض و الاقتراض

¹ See: Regulation (EU) No 1114/2023 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto- Assets issued on 31 May 2023, Official Journal of the European Union, 9/6/2023, Art. 21.

² Ibid.

³ See: Helen Maddison, Op.cit, p.2.

⁴ See: Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Beyond the Blockchain: Legal Challenges and Opportunities in The Era of Digital Assets, Mondaq Business Briefing, February 5, 2024, p. 5.

⁵ راجع: د. أشرف جابر، (البلوك تشين) و حقوق المؤلف، نحو حماية ذكية للمصنفات الرقمية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة، ملحق خاص، العدد 9، الجزء 2، يناير 2021، ص.

⁶ See: Matt Donovan, Ripple Effect: The Sec's Major Questions Doctrine Problem, 91 Fordham L. Rev. 2309, May, 2023, p.5.

⁷ راجع: د. أشرف جابر، مرجع سابق، ص 385-384.

و المقايضة و التعامل في هذه الأصول دون وجود جهة مركزية تتولى الاضطلاع بهذه العمليات¹.

و تتميز تقنية البلوكتشين بأن المعاملات التي تتم من خلالها بشكل عام تكون نهائية، و لا يمكن الرجوع فيها أو إلغائها أو تعديلها²، و يشمل ذلك حتماً المعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية. و تعتبر هذه الخصيصة من إيجابيات هذه التقنية ذلك أنها تستلزم احتفاظ الحواسيب بسجل ثابت للمعاملات المدرجة فيه مما يزيد مستوى الأمن فيما يتعلق بالمعاملات المذكورة، و يقي المتعاملين خطر التلاعب أو التزييف أو الاختراق³.

و يقوم المتعاملون و المستثمرون في مجال الأصول الافتراضية في الغالب من الأحوال بشراء هذه الأصول و الاحتفاظ بها عن طريق أحد مزودي خدمات الأصول الرقمية و من أشهرها شركة Binance و Coinbase و KuCoin، و ذلك من خلال المنصات التي ينشئها المزود⁴.

و قد يحتفظ المستخدم بما اشتراه من أصول أو عملات على المنصة ذاتها، و هو مما يسهل عليه تبادلها بأصل رقمي آخر (كأن يستبدل عدد من البيتكوين بنوع آخر من الأصول الرقمية) أو استبدالها بالمال باستخدام الخدمات التي تتيحها له المنصة. و يمكن للمستخدم رصد قيمة ما يوجد في حسابه المنشأ على المنصة من أصول رقمية متنوعة. و لكن الأمر الجدير بالذكر هنا أن المستخدم لا يتمتع بحق ملكية على الأصول الافتراضية الموجودة في حسابه ذاتها، و إنما ما يملكه هو بمثابة بطاقة قابلة للصرف⁵.

كما يُمكن الاحتفاظ بالأصول الخاصة بالمستخدم في محفظة إلكترونية (Crypto Wallet)⁶. و هي وسيلة رقمية مُشفرة لتخزين و إدارة الأصول الرقمية، يقوم المستخدم بإنشائها و تصميم مفتاح أو كلمة سر قوية لحمايتها. و الجدير بالملاحظة أن المحفظة تختلف بحسب العملات المشفرة التي تتوافق معها⁷. كما تنتمي المحافظ الافتراضية المتاحة إلى علامات تجارية متباينة.

و تتنوع الأشكال المتوفرة من المحافظ الإلكترونية؛ و يُمكن جمع هذه الأشكال في فئتين:

1. محافظ البرمجيات (Software Wallets)، و يُطلق عليها كذلك "المحافظ الحارة" (Hot Wallets):

و هي محافظ رقمية بالكامل غالبيتها في شكل تطبيقات يُمكن للمستخدم تثبيتها على جهاز الكمبيوتر أو الهواتف الذكية. و من أشهرها تطبيق (MetaMask) و هو يقدم

¹ Ibid, p.7.

² See: J. Merritt Francis, Op.cit, p.7.

³ راجع: د. أشرف جابر، مرجع سابق، ص 382.

⁴ See: J. Merritt Francis, Op.cit, p.11.

⁵ Ibid, p.12.

⁶ See: Helen Maddison White, Op.cit, p.2.

⁷ See: J. Merritt Francis, Op.cit, p.11.

محفظة رقمية مجانية تتوافق مع كل العملات الرقمية. كما هناك من محافظ البرمجيات ما يعمل عبر متصفح للإنترنت و يتم تخزينه على السحب الإلكترونية و يتاح الوصول إليه من أي جهاز متصل بالإنترنت¹. لا شك أن أهم مميزات هذا النوع من المحافظ هو سهولة التعامل معه من حيث تعقب و إجراء العمليات التي تجري على الحساب، و يرجع ذلك إلى أن تشغيلها يعتمد على اتصالها بالإنترنت، و هي لذا تسمى بالحارة. و لكن ذات الخاصية ينشأ عنها عيب جوهري؛ ألا و هو تعرضها لخطر الفيروسات و الاختراق².

2. محافظ المعدات أو الأجهزة (Hardware Wallets)، و يُطلق عليها كذلك "المحافظ الباردة" (Cold Wallets) :

و تتمثل المحفظة هنا في جهاز مادي يُستخدم لتخزين العملات و الأصول الافتراضية دون الاتصال بالإنترنت، و لهذا السبب تسمى بالباردة³. و هي غالباً ما تتخذ شكل جهاز صغير يشبه ال USB بحيث يُمكن توصيله بجهاز الكمبيوتر أو بالهاتف الذكي. و من أشهر محافظ المعدات (Ledger) و (Trezor)، و تتوافق كل منهما مع ما يجاوز 1000 عملة رقمية⁴.

و تُعد أكبر مميزات المحافظ الباردة هي ما يضيفه التعامل دون الاتصال بالإنترنت (offline) من رفع لدرجة الأمان فيما يتعلق بالبيانات و المعاملات المحفوظة عليها. و في مقابل ذلك فإن هذه المحافظ غير مجانية كنظيرتها الحارة.

بشكل عام قد صار من الملحوظ زيادة إقبال مستخدمي الأصول الافتراضية على الاحتفاظ بأصولهم في محافظ رقمية بدلاً من تخزينها على المنصات التي ينشؤها مزودي هذه الأصول⁵.

المطلب الثاني: أنواع الأصول الافتراضية :

إن أكثر أشكال الأصول الافتراضية انتشاراً و تعارفاً و تداولاً هي العملات الافتراضية أو المُشفرة و في مقدمتها البيتكوين، إلا أنها ليست الشكل الوحيد. لذا نتناول هنا بشكل مبسط و موجز الصور المختلفة للأصول الافتراضية لتحديد نطاق ما نتناوله هذه الدراسة من أصول.

و على ما سبق، نقسم هذا المطلب إلى فرعين بحيث نتناول العملات المشفرة في فرع مستقل، و باقي الأصول الافتراضية في فرع آخر.

¹ See: Helen Maddison White, Op.cit, p.2.
see also: Paul Naberezny and Andrew Sotak, Navigating Uncharted Waters: Challenges And Considerations in Auditing the Ownership of Crypto Assets, Mondaq Business Briefing
November 7, 2023, p.4.

² See: J. Merritt Francis, Op.cit, p.13.

³ Ibid, p.14.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

الفرع الأول: نطاق العملات المشفرة/ الافتراضية (Crypto Currency) :

قد تبدو مصطلحات "العملات الرقمية" و "العملات الافتراضية" و "العملات المشفرة" مترادفة، و تشير إلى نفس المدلول، إلا أن المتخصصين في الاقتصاد قد ميزوا بينهم من حيث المفهوم و النطاق.

تصدى بنك التسويات الدولي (BIS) لبحث "العملات الرقمية" (Digital Currency) ، و أشار إلى أنها أصول ممثلة رقمياً تشمل نطاق واسع من أشكال العملات منها ما يخضع للبنوك المركزية و منها غير المركزي الذي يتم التعامل فيه دون وسيط، و هي عملات تُقدّر قيمتها بحسب العرض و الطلب على غرار السلع¹. و بناء عليه تشمل العملات الرقمية ثلاثة أشكال رئيسية هي: العملات الافتراضية، و النقود الإلكترونية، و العملات الرقمية القانونية التي تصدرها البنوك المركزية².

و فيما يلي نعرض بإيجاز لمضمون كل من هذه الأشكال:

1. العملات الافتراضية (Virtual Currencies):

و هي تُعد إحدى صور العملات الرقمية، بل هي أكثر هذه الصور شهرة. لا يوجد حتى الآن تعريفاً رسمياً للعملات الافتراضية إلا أن عدة بنوك مركزية، و منظمات دولية سعت إلى وضع تعريف لها يجمع خصائصها الرئيسية على أنها: تمثيل رقمي للقيمة، لا يصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة، و إنما يصدره مطوره. كما أنه لا يوجد تمثيل حقيقي لهذه العملات مقابل العملات القانونية أو غطاء نقدي قانوني. و يتم قبولها كوسيلة للتبادل و يمكن نقلها و تخزينها و استثمارها إلكترونياً بين مستخدمي العملة الافتراضية³.

2. النقود الإلكترونية (Electronic Money):

هي نقود إلكترونية هي انعكاس لنقود ورقية، أي أن لها قيمة نقدية مُحدّدة بعملة قانونية. بعبارة أوضح، هي مجرد آلية إلكترونية في تخزين الأموال النقدية و تحويلها. و بالتالي فإن إصدارها و تداولها و الرقابة عليها تكون بواسطة سلطة مركزية⁴.

¹ See: Bank for International Settlements, Committee on Payments and Market Infrastructures, Digital Currencies, November 2015, p.3-6.

² خالد جاويش، هلال بيسيوني، محمد أمين، مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية، معهد الدراسات و البحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، Journal of the Advances in Agricultural Researches, Volume 28 (3) ، سبتمبر 2023، ص 694.

³ European Banking Authority (2014), Glossary for Financial Innovation, retrieved from:

<https://eba.europa.eu/documents/10180/2270404/Glossary+for+Financial+Innovation.pdf/72036f35-beac-4d44-acf1-2875c12b709e>

European Central Bank (2012), Virtual Currency Schemes, October 2012, Retrieved from:

<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>

مشار إليه لدى: خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 694.

⁴ خالد جاويش، و آخرون، مرجع سابق، ص 695.

3. العملات الرقمية القانونية (Central Bank Digital Currencies) :¹
تأسيساً على ما اكتسبته العملات المشفرة من إقبال و انتشار نظراً لما تتمتع به من مزايا برغم افتقارها لأي غطاء نقدي، حظرت العديد من البنوك المركزية التعامل فيها، و لكنها مع ذلك تسعى إلى الاستفادة من هذه الفكرة بشكل أكثر ملاءمة للاعتبارات القانونية عن طريق العملات الرقمية القانونية.²

العملات المُشَفَّرَة (Crypto Currencies/ Exchange Tokens) :
هي كذلك أحد الأشكال المتفرعة عن الأصول الافتراضية، و هي كما سبق أن ذكرنا، تمثيلات رقمية ليس لها مقابل في الواقع، يقتصر تداولها على الوسائط الإلكترونية معتمدة على تقنية البلوكتشين و آلية التشفير.³ كما يقتصر التعامل فيها على مستخدميها دون أن تمر بوسطاء، أو تتحكم فيها جهة مركزية محددة. و على ذلك يُمكن القول أن إطلاق مصطلح "العملة" على هذا النوع طرق الاستثمار المستحدثة غير منضبط تماماً، ذلك أنها تفتقد الخصائص و الوظائف الجوهرية للنقود القانونية العادية.⁴ إن أول ما ظهر من العملات المشفرة هو عملة "البيتكوين" (Bitcoin)، و كان ذلك في أواخر عام 2008.⁵ و لا زالت البيتكوين حتى اليوم تمثل معياراً لجميع العملات الرقمية المشفرة الأخرى. و قد كانت بداية طرح هذه العملات للتداول عبر الإنترنت في عام 2010 و منذ ذلك الحين أخذت في التزايد و الانتشار بسرعة هائلة.⁶ ففي 2013 كان عدد العملات المشفرة المطروحة للتداول هو 14 عملة، و الذي تعاضم بحلول عام 2018 ليصل إلى 1500 عملة، و بنهاية عام 2019 نما إلى 2800 عملة. و اعتباراً من أوائل 2022 بلغ هذا العدد حوالي 10400 عملة مشفرة.⁷ و تبعاً لهذا النمو و الانتشار الواسع بلا شك زادت القيمة السوقية لهذه الأصول باضطراد.
تُعد أبرز العملات المُشَفَّرَة التي ذاع صيتها، و شاع التعامل فيها على نطاق واسع و بسرعة هائلة حتى الآن: البيتكوين (Bitcoin)، الريبيل (Ripple)، الايثيريوم (Ethereum)، اللايتكوين (Litecoin). و قد سعى مزودي هذه العملات إلى أن تتميز كل منها عن الأخرى بفائدة إضافية عن سابقتها لدعم تسويقها. إلا أن ما يجمعها من مميزات تزيد من انتشارها و استحسانها بين المتعاملين يمكن إجمالها في سهولة و

¹ انظر في التفرقة بين العملات الرقمية و العملات الرقمية المشفرة: د. أحمد كمال، تأثير الابتكار الرقمي على معالجة المدفوعات الإلكترونية: نظرة عامة على المخاطر القانونية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 66، العدد 2، يولية 2023، ص 24.

² خالد جاويش، و آخرون، مرجع سابق، ص 695.

³ See: J. Merritt Francis, Op.cit, p.3.

⁴ خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 696.

⁵ See: Paul Andersen, Op.cit, p.7.

see also: J. Merritt Francis, Op.cit, p.4.

⁶ See: Paul Andersen, Op.cit, p.1.

⁷ See: Paul Andersen, Op.cit, p.8.

سرعة التعامل فيها، و انخفاض الرسوم، و الشفافية و حرية الدفع، و دولية نطاقها. و غالبية هذه العملات تقدر قيمتها السوقية قياساً على الدولار الأمريكي¹.

الفرع الثاني: الأصول المشفرة/ الافتراضية الأخرى (Crypto Assets) :

تطرح في العمل العديد من أشكال الأصول الافتراضية إلى جانب العملات المشفرة تختلف من حيث الطبيعة و الوظيفة التي تقوم لأدائها، من أبرزها:

1. رموز الخدمات (Utility Tokens) :
هي أدوات أو رموز غالباً ما تصممها الشركات الناشئة على إحدى المنصات التي تعمل بتقنية البلوكتشين و تطرحها للبيع في مقابل تمكين المشتري من الوصول إلى خدماتها أو منتجاتها. بعبارة أخرى هي تمثل وسيلة لشراء السلع و الخدمات التي تطرحها الشركة المزودة لها².
2. رموز نقدية إلكترونية (E-money Tokens) :
هي أدوات سداد تُطرح على المنصات التي تعمل بتقنية البلوكتشين (دفتر الأستاذ الموزع DLT)، و تكون قيمتها مقومة بعملة سيادية واحدة. يتم الحفاظ على استقرار قيمتها عن طريق تأمين احتياطات كافية من الأصول لمواجهة طلبات الاسترداد من قبل حامليها³.
3. الرموز المرتبطة بأصول (Asset Referenced Tokens) :
و هي أدوات سداد تماثل سابقتها في كل خصائصها فيما عدا ارتباط قيمتها بعملة سيادية، حيث أن هذا النوع من الرموز كما يتضح من مسماها تقوم بناء على سلال من العملات الورقية، أو السلع، و أحياناً بواسطة أصول مشفرة أخرى. و يعمل المزود على المحافظة على قيمتها كذلك عن طريق توفير مخزون كافي من كل من الفئات السابقة للاستجابة لطلبات الاسترداد التي قد ترد من حامليها⁴.
4. رموز الأسهم/ الأوراق المالية (Security Tokens) :
يسمح هذا النوع من الرموز للشركات بتجميع رأس المال اللازم لتمويل فكرة أو نموذج عمل عن طريق طرح رموز الأسهم هذه للبيع، و تكون هذه الأسهم في مقابل مال أو أصول مشفرة أخرى. كما يحصل حامل رمز السهم على حصة في أرباح الشركة⁵. و بناء عليه فإنها تماثل إلى حد بعيد الأوراق المالية التقليدية من حيث الوظيفة و المميزات، إلا أنها سندات رقمية يتم تداولها بين حامليها دون وسيط⁶.

¹ See: Bank for International settlement, Committee on Payment and Market Infrastructure, Op.cit, p.8.

² Steve Muscat Azzopardi, Markets In Crypto Assets Regulation, Mondaq Business Briefing

January 16, 2024, p.3.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ See: Helen Maddison White, Op.cit, p.2.

⁶ خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 699.

5. الرموز غير القابلة للاستبدال (Non-Fungible Tokens NFTs) :

هذه الطائفة من العملات لا يُمكن استبدالها ببعضها البعض حيث يعتبر كل رمز فيها مميزاً عن غيره. و هي تطرح بواسطة تقنية البلوكتشين، فتقوم هذه التقنية بتسجيل ملكية كل عنصر مادي أو غير ملموس على حده، مثل قطعة من الملابس، أو أغنية أو صورة¹

المبحث الثاني: دور الأصول الافتراضية في العصر الرقمي

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين. نتناول في المطلب الأول تقييم أداء الأصول الافتراضية في الاقتصاد الرقمي، من حيث إلقاء الضوء على أهمية و مميزات التعامل في الأصول الافتراضية، و كذا مخاطر التعامل فيها. و في المطلب الثاني نعرض بإيجاز لموقف التشريع سواء الوطني أو الدولي من تنظيم مسألة الأصول الافتراضية.

المطلب الأول: تقييم أداء الأصول الافتراضية في الاقتصاد الرقمي:

الفرع الأول: أهمية و مميزات الأصول الافتراضية :

لا شك في أن الإقبال الهائل على التعامل في الأصول الرقمية و استثمارها في فترة محدودة يعكس تمتعها بسمات جذابة بالنسبة لمستخدميها تحقق لهم منافع جوهرية. يمكن بيان أبرز هذه الميزات فيما يلي، مع ملاحظة أنها سمات متشابكة يصب أحدها في الآخر، و ترتبط ببعضها البعض:

1. انخفاض التكاليف :

بناء على ما سبق أن ذكرناه بشأن خصائص الأصول الافتراضية يتبين أن تداول و استثمار الأصول الافتراضية غير مكلف، أو على الأقل منخفض التكلفة حيث لا تُفرض عليه رسوم، أو تكون الرسوم رمزية و غير مؤثرة، وذلك بالمقارنة بالتعامل في العملات التقليدية². و يرجع ذلك في الأساس إلى عدم وجود وسيط يقوم على إدارة التعاملات في الأصول الافتراضية.

أحياناً ما تُفرض على مدفوعات البيتكوين رسوماً محدودة في بعض العمليات، مثل تلك التي تمنح للمستخدم أولوية في عملية الدفع، أو غير ذلك. و لكنها تظل تافهة إذا ما قورنت برسوم النقود الرقمية أو التقليدية³.

كما يرتبط بهذه المزية أن العملات الرقمية توفر تكاليف إصدار النقود التقليدية⁴.

1 See: Helen Maddison White, Op.cit.

see also: Paul Andersen, Op.cit, p.27.

² انظر: د. صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، 2006، ص41.

³ عبد الله ناصر عبيد، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي و المقارن، جامعة الإمارات العربية، ديسمبر 2018، ص 21.

⁴ راجع: د. عبد الوهاب عبدالله المعمرى، ليث عبد الكريم، الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات و الأفراد في التشريع الأردني، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية و الإنسانية، المجلد (2)، العدد (15)، ديسمبر 2022، ص 132.

2. حفظ الخصوصية و السرية:

ذلك أن العمليات المبرمة بين المستخدمين يتم تسجيلها في سجل عام قائم على تقنية البلوكتشين، دون استلزام تزويده بأي بيانات عن المستخدم من اسم أو هوية أو غير ذلك. فالتسجيل هنا يعتمد على مجموعة أرقام و رموز لا تدل على هوية صاحبها¹.

3. الشفافية و الحرية:

تتبدى هذه الخصيصة في أن عمليات تداول الأصول الرقمية جميعها يكون متاح للكافة دون إخلال بخصوصية المتعاملين. بعبارة أخرى، يتسنى لأي شخص متابعة حركة الأصول المشفرة و مؤشرات تداولها مما يساعده في اتخاذ قرارات التداول و الاستثمار الخاصة به.

أما عن المقصود بالحرية فهو سهولة التداول سواء في شكل تحويل أو استقبال دون تقييده بحد أقصى أو نطاق جغرافي معين².

و مع ذلك فإن هذه الشفافية و الحرية لا تخلان بما توفره تقنية البلوكتشين من أمن، فنظام التشفير يكفل عدم التلاعب بالبيانات المتاحة أو اختراقها.

4. اللامركزية و دولية النطاق:

يترتب على فكرة اللامركزية التي تقوم عليها تقنية البلوكتشين، و غياب أي سلطة مركزية تتحكم في حركة تداول الأصول الرقمية عدم خضوع العمليات المتعلقة بها إلى دولة محددة أو بنك مركزي تابع لإحدى الدول. و بالتالي تتسم هذه العمليات بالطابع الدولي بحيث تجري على السجل أياً كان المكان الذي يتواجد فيه المستخدم في العالم دون أن تتحكم في حركتها حكومة أي دولة³.

5. التشفير :

تقوم فكرة تشفير البيانات على تغيير شكلها باستخدام خوارزميات حسابية معقدة إلى بيانات غير مقروءة أو محجوبة لا يباح لمن لا صفة له الاطلاع عليها أو استخدامها⁴. و عليه تعمل خاصية التشفير على تعزيز خصوصية و سرية بيانات المستخدمين، و رفع درجة الأمان في التعاملات الرقمية المبرمة.

الفرع الثاني : المخاطر و التحديات المحيطة بالتعامل في الأصول الافتراضية :

على الرغم من الاستحسان الواسع الذي حظيت به الأصول المشفرة بين مستخدميها، و الزيادة السريعة لأعدادهم، إلا أنها قد نشأ عن وجودها مخاطر جوهرية تمثل الدافع الأساسي وراء المطالبات المتزايدة بتقييدها بتنظيم تشريعي واضح. يمكن إيجاز أهم هذه المخاطر فيما يلي:

¹ راجع: خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 699.

² راجع: عبدالله ناصر، مرجع سابق، ص 22.

³ راجع: خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 699.

⁴ See: Ji Woong Seok, Standardizing A Global Regulatory Framework: Lessons Learned From A Comparative Study Of The U.S., The E.U., And South Korea's Regulation Of Crypto Assets, 7 Bus. & Fin. L. Rev. 1, April, 2024, p.8.

1. استخدام الأصول الافتراضية في أنشطة غير مشروعة:
إن ما يتسم به تداول الأصول الافتراضية من خصائص، وبشكل خاص السرية و اللامركزية و دولية النطاق يفتح الباب على مصراعيه لتسخيرها كأداة لتمويل نشاطات مخالفة للقانون تهدد الأمن و الاقتصاد، وعلى رأسها؛ تمويل الإرهاب، و غسيل الأموال.

أ- غسيل الأموال:
إن غياب قواعد تتولى تنظيم تشغيل منصات تداول الأصول المشفرة، و تقديم الخدمات المرتبطة بها، و مقايضة الأصول المشفرة مقابل العملات التقليدية، أو الأصول المشفرة الأخرى، و غيرها من الأمور يسمح دون رادع باستخدام هذه الأصول في ارتكاب جريمة غسل الأموال. و في هذه الأحوال يصعب بل قد يستحيل على السلطات تعقب الجاني أو محاسبته بفضل ما تضيفه عملية التشفير من سرية تامة على البيانات الشخصية للمتعاملين. و لا شك أن انتشار ارتكاب هذه الجريمة على نطاق واسع إنما يهدد سلامة السوق¹.

ب- تمويل الإرهاب:
لا شك أن الخصائص التي تتمتع بها الأصول الافتراضية، و على رأسها السرية، و التشفير و عدم إمكان التتبع، و دولية النطاق، فضلاً عن عدم وجود أي تنظيم تشريعي يحكمها أو جزاءات يمكن توقيعها في حالة إساءة استخدامها قد منح فرصة ذهبية للتنظيمات الإرهابية لتداول ما تحتاج من تمويل لممارسة أنشطتها غير المشروعة².

2. تقلب قيمة الأصول الافتراضية:³
تحديد قيمة الأصل الافتراضي يقوم على العرض و الطلب عليه، لذا فإنه عرضه للتقلب بشكل حاد، و خلال فترات قصيرة. و في مثل هذا الوضع يتعذر على المستثمر التنبؤ بقيمة ما يتداوله من أصول، و قد يواجه خسائر مفاجئة غير قليلة⁴.

3. غياب الحماية القانونية:
نظراً لما يخضع له التعامل في الأصول الافتراضية من لامركزية، و غياب الإشراف و الرقابة من قبل أي هيئة على هذه التعاملات فإنها تقع خارج نطاق حماية القانون. فإذا نشأت واقعة دفع غير مستحق نتيجة خطأ في تنفيذ مدفوعات المعاملات، أو تحويل قيمة غير صحيحة، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب، لا توجد آلية قانونية تمكن المستخدم من المطالبة بحقه⁵.

المطلب الثاني: موقف التشريعات من تنظيم مسألة الأصول الافتراضية المشفرة:

¹ Regulation (EU) No 1114/2023 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto- Assets issued on 31 May 2023, Official Journal of the European Union, 9/6/2023, p.41.

² Ibid, p. 49.

³ See: Arthur E. Wilmarth, Jr, We Must Protect Investors And Our Banking System From The Crypto Industry, 101 Wash. U. L. Rev. 235, 2023, p. 6.

⁴ Ibid, p.99.

⁵ See: Ji Woong Seok, Op.cit, p.30.

أثارت مسألة التنظيم التشريعي للأصول الافتراضية جدلاً محتدماً في المحافل القانونية على كافة المستويات منذ سنوات قليلة و حتى الوقت الحاضر. فنتيجةً لما شهده التعامل في مجال الأصول الافتراضية من نمو متسارع برزت الحاجة إلى بيان موقف القانون من أحكامها. و بشكل خاص مع بدء نشوء نزاعات قضائية حول الإشكاليات المحيطة بهذه الأصول.

استجابةً للحاجة المذكورة صدر مؤخراً تشريعين لتنظيم التعامل في الأصول الافتراضية أحدهما محلي داخل دولة الإمارات العربية، و الآخر دولي على نطاق الاتحاد الأوروبي. و إلى جانب ذلك تسعى بعض الدول إلى إصدار تشريعات مماثلة، و هي في طور الإعداد لسنها. بينما البعض الآخر ما زال متخبطاً يواجه خلافاً بشأن ضرورة وضع تشريع من الأساس، أو بشأن مضمونه. كما يوجد فريق أخير قد قطع بحظر التعامل في الأصول الافتراضية أو بعض أنواعها.

الفرع الأول: التشريعات التي صدرت لتنظيم الأصول الافتراضية:

(1) قانون "أسواق الأصول المشفرة" (MiCA) الصادر عن برلمان الاتحاد الأوروبي:

في أكتوبر عام 2022 أقر برلمان الاتحاد الأوروبي في خطوة غير مسبوقه تشريعاً بعنوان " أسواق الأصول المشفرة"¹، و الذي تقرر بدء نفاذه في 9 يونيو 2023². و قد كان الهدف وراء إصداره إرساء مجموعة متناسقة من القواعد التي تنظم التعاملات في الأصول الافتراضية عبر دول الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز المنافسة، و ابتكار التمويل، و حماية المستهلك، و تحقيق الاستقرار المالي، و النمو الاقتصادي في الأسواق الأوروبية³.

و قد ميّز القانون بين طائفتين من الأصول المشفرة؛ حيث أقر أن بعضها يخضع للتشريعات القائمة، بينما لا يحكم العديد منها أي تنظيم قانوني مما دفع المفوضية الأوروبية⁴، و مجلس الاتحاد الأوروبي إلى العمل على سن هذا التشريع. و قد أشار القانون إلى أن غياب مثل هذا التنظيم يُعرّض حاملي الأصول المشفرة للمخاطر، و يؤثر على سلامة الأسواق الأوروبية من خلال التلاعب و ارتكاب الجرائم المالية، و هو ما يُضعف من ثقة المستخدمين في الاستثمار في هذا المجال. كما يؤثر الأمر سلباً على الشركات المزودة بخدمات الأصول المشفرة⁵.

¹ يعود الفضل في وضع و اعتماد هذا التشريع لجهود مشتركة من كل من المفوضية الأوروبية؛ و هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي

(the Council of the European Commission) و البرلمان الأوروبي، و مجلس الاتحاد الأوروبي (the European Commission).

² See: Reporter, A Global Crypto Code of Conduct: Crafting an Internationally Centralized Regulatory Body for a Decentralized Asset, 57 Vand. J. Transnat'l L. 301, 2024, p.25.

³ See: Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Op.cit, February 5, 2024, p.3.
⁴ و هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي.

⁵ See: Paul Andersen, Op.cit, p.26.

من أجل التغلب على تلك المخاوف أنشأت نصوص قانون أسواق الأصول المشفرة إطاراً تنظيمياً شاملاً تكون الأولوية فيه لإرساء قواعد متسقة مع القواعد الدولية مراعاةً للنطاق العالمي للأصول المشفرة¹.

و يتطلب هذا الإطار التنظيمي أن يكون لغالبية مزودي الأصول المشفرة و التجار و المنصات مكتباً مسجلاً أو مكاناً للإدارة في الاتحاد الأوروبي للحصول على إذن للعمل. كما يلزم هذه الفئات بمشاركة التكنولوجيا الأساسية المستخدمة و المخاطر المحيطة بها ، و يوجب عليهم الإبلاغ عن أي أضرار، و تعقبها و اتخاذ إجراءات إدارية و محاسبية مناسبة. فضلاً عن ذلك فإنه يلزمهم بالاحتفاظ بأصول سائلة بقيمة مساوية أو أعلى من قيمة الالتزام المرتبط بمخاطرهم².

(2) قانون تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي :

في 28 فبراير 2022 أصدرت إمارة دبي القانون الأول من نوعه في تنظيم الأصول الافتراضية وهو القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي³. و هو قانون محلي تنص المادة (3) منه على سريان أحكامه على خدمات الأصول الافتراضية في كافة أنحاء إمارة دبي بما في ذلك المناطق الحرة، باستثناء مركز دبي المالي العالمي⁴.

و قد جاء هذا القانون ضمن إطار التحول الرقمي و الاقتصادي الذي تعمل دولة الإمارات جاهدةً على تحقيقه، و متماشياً مع الاستراتيجيات التي اعتمدها المشرع الإماراتي مثل؛ مئوية الإمارات 2071، و استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021، و استراتيجية أبو ظبي للتحول الرقمي 2025⁵. و على الرغم من كونه قانوناً ذا اختصاص محلي، إلا أن دبي هي العاصمة الاقتصادية لدولة الإمارات، و من الطبيعي أن تتولى الريادة في هذا الأمر، و قد تبعه صدور قرار اتحادي ينظم ذات الشأن.

لقد صدر هذا القانون انعكاساً للنمو السريع الذي شهده قطاع الأصول المشفرة في دولة الإمارات، فتمثلت أبرز أهدافه في جذب و تنمية الاستثمارات في مجال الأصول الافتراضية عن طريق إرساء تنظيم قانوني متكامل له يكفل حماية المستثمرين و المتعاملين، و الحد من الممارسات غير المشروعة، و تنمية الوعي الاستثماري في هذا

¹ Ibid.

² Regulation (EU) No 1114/2023 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto- Assets issued on 31 May 2023, Official Journal of the European Union, 9/6/2023.

³ راجع: د. الحاج محمد الحاج دوش، تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة و التحول الاقتصادي- دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الإسلامي العاشر للنظم الاقتصادية، 2023/10/20 ، ص 1064.

⁴ الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد59، 11 مارس 2022.

⁵ انظر: الحاج محمد الحاج، مرجع سابق، ص 1058.

المجال من خلال فرض الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، و منصاتها

و في سبيل تحقيق الأهداف المذكورة نص القانون في المادة (4) على إنشاء (سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية)، و هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، و الاستقلال المالي و الإداري، و تلحق إدارياً بمركز دبي التجاري العالمي. كما أرسى القانون العديد من القواعد التي توفر ضمانات قانونية قوية لحماية المتعاملين و المشتغلين بالأصول الافتراضية، من أبرزها إباحة المبادلة بين العملات الافتراضية و العملات التقليدية الوطنية أو الأجنبية، و كذلك فرض جزاءات رادعة في حالة مخالفة أحكام القانون². و لا شك أن هذا التنظيم يتلafi الكثير من عيوب التعامل في الأصول الافتراضية.

قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية و مزودي خدماتها:

على هدي القانون الذي أصدرته إمارة دبي، اتجه مجلس الوزراء إلى تنظيم المسألة على المستوى الاتحادي بإصدار هذا القرار في 12 ديسمبر 2022، و الذي دخل حيز التنفيذ في 11 يناير 2023. و يحمل القرار ذات الأهداف التي وردت في قانون إمارة دبي³، إلا أن نطاقه يشمل دولة الإمارات بأكملها و لا يقتصر على إمارة محددة كنظيره.

عهد القرار بتنفيذ أحكامه بشكل أساسي إلى هيئة الأوراق المالية و السلع بدولة الإمارات، و حدد اختصاصاتها بشكل واضح⁴، كما أجاز لها إنشاء فروع أو مكاتب تابعة لها في كافة إمارات الدولة لتيسير أداء مهامها. كما أنشأ القرار سلطات ترخيص محلية تتولى إصدار التراخيص اللازمة لمزودي خدمات الأصول الافتراضية في كل إمارة.

و قد راعى القرار أن تكون أحكامه متسقة مع متطلبات العمل المالي (FATF)، و خاصة الأحكام الخاصة بالأصول الافتراضية، و كذلك مع قانون مواجهة جرائم غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب و التنظيمات غير المشروعة (المادة 8). كما تضمن القرار تحديد للأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكامه، و الجزاءات المقترنة بها (المادة 12).

الفرع الثاني: نماذج لتشريعات لم تنظم الأصول الافتراضية :

و هنا تتفاوت الفروض القائمة بين: دول في طور الإعداد لإصدار تشريع يقنن الأصول الافتراضية، و ينظم التعامل فيها، و أخرى ما زالت في حالة تردد و يشوب موقفها الاختلاف بين عدة أطراف، و ثالثة ترفض تقنين هذا النوع من الأصول بل تحظره و تعلن عدم نيتها إصدار تشريع بشأنه.

¹ راجع: المادة (5) من القانون رقم (4) لسنة 2022، الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد 559، 11 مارس 2022.

² راجع: المواد (20) و (21) من القانون (4) لسنة 2022.

³ راجع: المادة (2) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022.

⁴ راجع: المادة (6) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022.

و سوف نعرض بإيجاز فيما يلي نموذجاً هو الأبرز لكل من الفروض السابقة، متمثلاً في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، و دولة الكويت على الترتيب.

(1) موقف المملكة المتحدة من تقنين الأصول الافتراضية:

منذ بدء شيوع التعامل في الأصول الافتراضية أدركت الحكومة البريطانية أهميتها الاقتصادية سواءً في قيمتها الذاتية أو كوسائل دفع، أو في ارتباطها بحقوق أخرى¹. و تولد لديها اعتقاد بضرورة إصدار تشريع متكامل يتناول تنظيم أحكامها، و يستوعب كافة أشكالها. إلا أنها حرصت بشدة على أن يتم ذلك بترو و بشكل مدروس و سليم².

لعل المسألة الوحيدة التي أحرّت نسبياً عملية إعداد و إصدار هذا التشريع هي عدم اليقين بشأن الطبيعة القانونية للأصول الافتراضية. لذا عهدت الحكومة البريطانية إلى لجنة القانون³ (Law Commission) بتقديم توصيات بأي تعديلات ضرورية على قوانين الملكية القائمة بحيث تتضمن نصوصاً تتلاءم و تصلح للتطبيق على هذه الفئة الجديدة من الأشياء، و تزيل أي غموض بشأنها⁴. و بُناءً على هذا التكليف أصدرت اللجنة تقريراً نهائياً بشأن الأصول الافتراضية انتهت فيه إلى أنه بالرغم من أن بعض أشكال هذه الأصول يُمكن أن يدخل بصعوبة ضمن الفئات القائمة للممتلكات الخاصة، إلا أن الأفضل إصدار تشريع جديد يُقر اعتبارها فئة جديدة منفصلة من الأصول بما يتلاءم مع طبيعتها⁵. وقد أصدرت اللجنة تقريرها ذلك، و مشروع القانون المقترح في يونيو عام 2023⁶.

بالتوازي مع هذه المساعي تم اقتراح تعديل قانون الخدمات المالية في المملكة المتحدة في يوليو 2022 بهدف توسيع صلاحيات القانون ليشمل الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية. كما أوصت لجنة القانون بإنشاء فريق متخصص من الخبراء لإمداد القضاء بالإرشادات حول المسائل الفنية المتعلقة بالأصول الرقمية⁷.

من الجدير بالملاحظة هنا أنه حتى لحظة كتابة هذه السطور لم يصدر رسمياً بعد التشريع المنظم للأصول الافتراضية في المملكة المتحدة، إلا أنه من المتوقع صدوره في القريب العاجل، و في خلال العام الجاري كما تدل المؤشرات.

(2) عدم استقرار الرأي بشأن تقنين الأصول الافتراضية في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن بدء انبعاث الأصول الرقمية في عام 2008 بإطلاق عملة بيتكوين، و اتساع دور تقنية البلوكتشين، و خاصة مع زيادة إقبال المستهلكين على هذه الأصول الجديدة كان و

¹ Law Commission, Digital Assets as personal property: Short consultations on draft clauses, February 2024, p.1.

² Ibid.

³ لجنة القانون هي لجنة استشارية قام بتأسيسها البرلمان الإنجليزي عام 1965 بهدف المعاونة في تقديم التعديلات اللازمة في القانون الإنجليزي، و تحديثه بشكل دوري.

⁴ Law Commission, Op.cit, p.1.

⁵ Ibid.

⁶ Digital Assets: Final Report (2023), Law Commission, No 412.

⁷ See: Victoria Barlow, Law Commission Consults On Draft Legislation Relating To Digital Assets, Mondaq Business Briefing, March 6, 2024, p.2.

ما زال مصدر ارتباك للمُشرع الأمريكي حيث سبّب جدالاً شديداً وكثيفاً بين عدة أطراف فيما يتصل بتكييفها وتنظيمها القانوني¹.

وقد أثارَت مسألة غموض الاختصاص التنظيمي للأصول الافتراضية إشكالية كبيرة في الولايات المتحدة حيث ظهر تنازع على هذا الاختصاص بين لجنة الأوراق المالية و البورصات (“SEC” Securities and Exchange Commission)، و هيئة تداول السلع الأجلة (Commodity Futures Trading Commission “CFTC”).² تزعم هيئة تداول السلع أن الأصول المشفرة تدخل في نطاق اختصاصها باعتبارها سلعاً، في حين تؤكد لجنة الأوراق المالية و البورصات أن العملات المشفرة بوجه خاص تعتبر من قبيل الأوراق المالية، و بالتالي فإن لها اختصاص واسع على الأعمال التجارية المتعلقة بها³.

بناءً على ما سبق تصاعدت بشكل مكثف مؤخراً المطالبات بإصدار قانون شامل و مستقل يصلح لمواجهة التحديات و الفرص الفريدة التي تقدمها الأصول الافتراضية. و يركز هذا الاتجاه على أن نقشي التعامل و الاستثمار في هذه الأصول، و بسرعة هائلة بما نشأ عنه من منازعات يستلزم تدخل عاجل من المشرع إما عن طريق إدخال تعديلات جوهرية على بعض القوانين القائمة، أو بإصدار تشريع خاص يحكم بوضوح و بدقة كل أوجه التعامل في الأصول الافتراضية⁴.

و في هذا الصدد يرى جانب كبير من الفقه الأمريكي أن التطور الهائل و المتسارع للأصول الافتراضية لا يسمح بأن تتسع لها الأطر التنظيمية العامة المحيطة بالسلع و الأوراق المالية التقليدية⁵. كما يوضح أن المحاولات القائمة لتطبيق قواعد غير ملائمة لمجال جديد تماماً كالأصول الافتراضية سوف يسفر عن إشكاليات لا حصر لها، ذلك لأن المخاطر الجديدة التي تطرحها الأصول الرقمية لا يتم التصدي لها بشكل كافٍ من خلال القوانين المنظمة للسلع و الأوراق المالية التقليديين⁶.

استجابةً للأراء الفقهية المذكورة، و في محاولة لمواكبة جهود الاتحاد الأوروبي الاستباقية في معالجة و تنظيم مسألة الأصول المشفرة قامت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بطرح مشروع قانون الابتكار المالي المسنول (“RFIA” Responsible Financial Innovation Act). و يرمي هذا المشروع إلى وضع إطاراً تنظيمياً جوهرياً و شاملاً للأصول الرقمية للمرة الأولى في الولايات المتحدة. كما يهدف إلى التشجيع على الابتكار المالي المسنول، و المرونة، و الشفافية، و

¹ See: PAUL ANDERSEN, Op.cit, p.6.

² See: Ji Woong Seok, Standardizing A Global Regulatory Framework: Lessons Learned from A Comparative Study Of The U.S., The E.U., And South Korea's Regulation Of Crypto Assets, Op.cit, p.23.

³ Ibid, : PAUL ANDERSEN, Op.cit,p.31.

⁴ See: Paul Andersen, Op.cit,

⁵ See: Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Op.cit, p. 2.

⁶ Ibid.

تحقيق حماية قوية للمستهلك، فضلاً عن دمج الأصول الرقمية في التشريعات القائمة¹. كما تقدم بعض الأعضاء بمشروع قانون الابتكار والتكنولوجيا المالية (Financial Innovation and Technology "FIT"). إلا أنه قد تم رفض المشروعين في الكونجرس².

و يفسر بعض الفقهاء تأخر إصدار القانون المنشود بازدياد الهيئة التشريعية الأمريكية بكم كبير من الأعمال، لا لعدم رغبتها أو اقتناعها بضرورة إصداره، كما يتوقع إصدار مثل هذا التشريع خلال العام الجاري (2024)³.

(3) حظر التعامل في الأصول الافتراضية في القانون الكويتي:

أصدرت مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force "FATF")⁴ جملة من التوصيات لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار التسليح، ورد من ضمنها في التوصية رقم (15) بعنوان (التقنيات الجديدة): "ينبغي على الدول و المؤسسات المالية أن تحدد و تقيم مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يتعلق ب... إدارة و تخفيض المخاطر الناشئة عن الأصول الافتراضية.."⁵.

بناءً على هذه التوصية أعدت اللجنة الوطنية الكويتية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب دراسة بشأن التعامل في الأصول الافتراضية. تنفيذاً لهذه الدراسة أصدرت عدة جهات حكومية رقابية و تنفيذية و هي بنك الكويت المركزي، و هيئة أسواق المال، ووزارة التجارة و الصناعة، و وحدة تنظيم التأمين تعاميم للوحدات الخاضعة لرقابة كل منها على حده تحظر فيها بشكل مطلق استخدام الأصول الافتراضية سواء كأداة دفع أو كوسيلة للاستثمار، و تمنع الاعتراف بها كعملة غير مركزية في الكويت⁶.

و ترتبياً على ما سبق، يُحظر مطلقاً في دولة الكويت أن يقوم أي شخص طبيعي أو اعتباري بتقديم خدمات الأصول الافتراضية كعمل تجاري لمصلحته أو بالنيابة عن الغير، و لا تمنح الحكومة أي تراخيص بمزاولة هذه الأعمال. كما يشمل الحظر المذكور كافة أنشطة تعدين العملات الافتراضية.

و قد صاحب صدور هذه التعاميم في دولة الكويت تحذيرات توعوية للمتعاملين من مخاطر التعامل في الأصول الافتراضية، من حيث التذبذب الحاد في أسعارها مما

¹ See: Paul Andersen, Op.cit, p.28.

² See: Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Op.cit, p.3.

³ Ibid.

⁴ و هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع و تعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. و يتم الاعتراف بتوصيات مجموعة العمل المالي على أنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
راجع: www.fatf-gafi.org آخر زيارة: 2024/5/20، 8:51.

⁵ توصيات مجموعة العمل المالي، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار التسليح، باريس، فرنسا، مارس 2022، ص15.

⁶ عيسى عبد السلام، مقال بعنوان (حظر مطلق لاستخدام الأصول الافتراضية في الكويت)، الجريدة، 2023/7/19.
<https://www.aljarida.com/article/31290> آخر زيارة: 2024/5/20، 9:35.

يعرض المضاربين لخسائر ضخمة، و إمكانية التعرض للاحتيال، و عدم خضوعها لأي جهة تنظيمية أو رقابية في الدولة¹.

¹ نفس المرجع.

الفصل الأول

التكييف القانوني للأصول الافتراضية المُشفرة طبقاً للمبادئ العامة في القانون

المدنى المصري

بعد أن تعرفنا في الفصل التمهيدي على ماهية الأصول الافتراضية، ننتقل في هذا الفصل إلى بحث موقف القانون المصري من الأصول الافتراضية. كما نتعرض لتحليل التكييف القانوني لهذا الشكل المستحدث من الأصول في ضوء القواعد العامة في القانون المدني المصري.

و عليه، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الوضع التشريعي للأصول الافتراضية في مصر.
المبحث الثاني: مدى اعتبار الأصول الافتراضية محلاً للحق وفقاً للقانون المدني المصري.

المبحث الأول: الوضع التشريعي للأصول الافتراضية المُشفرة في مصر

من الهام قبل الشروع في بحث التكييف القانوني للأصول الافتراضية أن نعرض لتطور الموقف المصري من التعامل في الأصول الافتراضية.

المطلب الأول: تحذير الحكومة المصرية من التعامل في الأصول المُشفرة:

منذ بداية رواج عملة البيتكوين أطلقت كافة الجهات الحكومية المصرية المختصة تحذيرات متوالية تنذر المواطنين من خطورة التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المُشفرة.

كانت بداية هذه التحذيرات في يناير عام 2018 حينما صدر عن البنك المركزي المصري بيان صحفي تحذيري ينبه من خطورة التعامل في العملات المُشفرة و في مقدمتها البيتكوين. و يشير إلى المخاطر العالية التي يتضمنها من حيث عدم الاستقرار في قيمة أسعارها نتيجة المضاربات العالمية غير الخاضعة للرقابة التي تتم عليها، مما يندر باحتمالية الخسارة المفاجئة لكامل قيمتها. كما وضح البيان أن تلك العملات لا تصدر من أي سلطة مركزية يمكن الرجوع إليها، بالإضافة إلى كونها عملات ليس لها أصول ملموسة، و تفتقر إلى الدعم الحكومي الذي تتمتع به العملات الرسمية الصادرة عن البنوك المركزية¹.

و في عام 2022 أعاد البنك المركزي إطلاق تحذيراته من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المُشفرة، و نبه إلى انتشار استخدامها في الجرائم المالية و القرصنة الإلكترونية، و إلى غياب أي غطاء مادي يضمن استقرارها و حماية حقوق المتعاملين بها. و في هذا البيان أضاف البنك المركزي أن قانون البنك المركزي و

¹ البنك المركزي المصري، بيان صحفي حول عملة البيتكوين، 2018/1/10.

<https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/news/press-release/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86.pdf>

آخر زيارة في: 2024/4/26، 10:45.

الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 قد حظر إصدار العملات المشفرة أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها في المادة (206)، و يعاقب من يخالف ذلك بالحبس و بغرامة لا تقل عن مليون جنيه و لا تجاوز عشرة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين في المادة (225) ¹.

و في إطار تسليط الضوء على إنشاء (المجلس القومي للمدفوعات) و دوره في تعزيز التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، عمد البنك المركزي إلى التركيز على أن من أهم إنجازات هذا المجلس؛ التوعية بمخاطر العملات الافتراضية المشفرة، و اتخاذ التدابير التي تسهم في منع تعدين تلك العملات أو التعامل بها ².

كما أصدر البنك المركزي المصري مؤخراً البيان التحذيري الرابع بشأن العملات الرقمية المشفرة، و الذي ينهى فيه عن التعامل فيها سواء مع الأفراد أو الشركات أو التطبيقات و المنصات الإلكترونية، مؤكداً على عدم صدور أية تراخيص لأي من هذه الأنشطة بالعمل في السوق المصري نظراً لما تتضمنه من مخاطر عالية ³. و فيه كرر بيان مساويء التعامل في العملات المشفرة التي سبق له تعدادها في التحذيرات السابقة.

من أبرز الجهات الحكومية التي تولت إصدار تحذيرات من الانسياق وراء التعامل في العملات الافتراضية المشفرة كذلك؛ **هيئة الرقابة المالية المصرية**. ففي مايو من عام 2021، و بالتزامن مع إطلاق عمليات الاكتتاب الأولى في العملات (Initial Coin Offering- ICO) أطلقت الهيئة تحذيراً رسمياً من مخاطر العملات المشفرة، مؤكدةً أنها لم ترخص أو تقنن تلك العملات أو المنتجات المرتبطة بها، و تعتبر تشجيع المستثمرين على الدخول في هذه التعاملات من أنواع التضليل الذي يقع تحت طائلة المساءلة القانونية ⁴. و أكدت الهيئة في بيانها أنه برغم التسارع المحموم على تلك

¹ البنك المركزي المصري، بيان تحذيري، 2022/9/13.

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2022/09/12/warning-statement>

آخر زيارة: 2024/5/26، 11:36.

² البنك المركزي المصري، نظم و خدمات الدفع، المجلس القومي للمدفوعات، مارس 2023.

<https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/national-payments-council-npc>

آخر زيارة: 2024/5/26، 11:48.

³ راجع: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، البيان التحذيري الرابع بشأن العملات الرقمية المشفرة،

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/03/08/warning-statement>

آخر زيارة: 2024/5/24 – 11:46.

⁴ الهيئة العامة للرقابة المالية، الرقابة المالية تحذر مجدداً من مخاطر الانسياق وراء دعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة، 2021/5/27.

https://fra.gov.eg/fra_news/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%b0%d8%b1-%d9%85%d8%ac%d8%af%d8%af%d8%a7%d9%8b-%d9%85%d9%86-%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d8%a7/

تشكيل المجلس ممثلين من جميع الهيئات الحكومية ذات الصلة، و خبراء مستقلين في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد عهدت الحكومة المصرية إلى المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بمهمة إعداد (الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي) مدفوعةً بما أشارت إليه الدراسات و المؤشرات الاقتصادية الحديثة من آثار إيجابية تم تحقيقها في اقتصادات الدول نتيجة استيعاب الذكاء الاصطناعي و استغلال ما يقدمه من إمكانيات¹.

وقد كان أحد أبرز الأبعاد التي ركزت عليها رؤية الاستراتيجية و أهدافها هو البعد الاقتصادي، حيث تسعى إلى "استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاعات التنمية الرئيسية لتحقيق أثر اقتصادي... بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة"، فضلاً عن التركيز على تشجيع الاستثمار². كما خصصت الاستراتيجية جانب منها لتناول "الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية"، و كان أحد أهم محاوره "التخطيط الاقتصادي و النمو"، و فيه بينت أن الذكاء الاصطناعي و علوم البيانات ذات فائدة كبيرة في التعامل مع التخطيط الاقتصادي، و يمكنه أن يمد الحكومة و البنك المركزي بأدوات تساعد على تخفيف وطأة الركود الاقتصادي³.

فضلاً عما سبق، أفردت الاستراتيجية جزءاً بعنوان "المعاملات المالية و المصرفية" تركز فيه على أثر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطور النظام المصرفي المصري بشكل هائل، مما يعزز بدوره وضع الاقتصاد المصري بصفة عامة⁴.

بصفة عامة نستخلص من مجمل ما جاءت به الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالموضوع المطروح أنها تتضمن خطأً لاستكشاف استخدامات تقنية البلوكتشين في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الخدمات المالية، و العمل على استغلالها بالشكل الأمثل.

إن ما عرضنا له فيما تقدم مما تضمنته الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إنما يدل بوضوح على إقدام الحكومة المصرية بجسارة على معاصرة كل ما يُستحدث في العالم الرقمي طالما يُسهم في الإسراع من دفع عجلة التنمية الوطنية في شتى الجوانب، و في مقدمتها الجوانب الاقتصادية و المالية.

[%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A?lan g=ar](#)

¹ انظر: وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، يوليو 2021، ص 5.

² نفس المرجع السابق، ص 6.

³ المرجع نفسه، ص 31.

⁴ نفس المرجع، ص 35.

كما أنه في نوفمبر 2019 صدرت تقارير تشير إلى أن البنك المركزي ينوي تخفيف القيود المفروضة على السوق عن طريق فرض قوانين خاصة بهذا السوق¹.
ونستدل من هذا العرض على أن فرص العدول عن الموقف المضاد للتعامل في الأصول الافتراضية، والاتجاه إلى وضع تنظيم قانوني وطني لها قائمة، بل ونرى رجحان حدوثها في المستقبل القريب.

وقد كان لتبني الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في المجال المالي و المصرفي تأثيره في عدة تحركات وطنية فاعلة، نذكر أبرزها فيما يلي:
(1) اعتماد أول منصة رقمية مالية في مصر:

في ذات السياق السابق وافقت هيئة الرقابة المالية المصرية مؤخراً على اعتماد منصة (EFG Hermes ONE)² التابعة لمجموعة EFG القابضة كأول منصة مالية في مصر تقدم نظام رقمي متكامل لعمليات التداول، كما تتيح إمكانية التحقق من هوية العملاء إلكترونياً³.

تعتبر هذه التجربة جديدة تماماً على الوسط الاقتصادي المصري الذي يخطو بتأني نحو التحول الرقمي. فالمنصة المذكورة تزود المتعاملين بخدمات رقمية متكاملة، و تمنحهم باقاة متكاملة من المزايا و الخصائص المتطورة فور تسجيلهم حيث تقوم على نظام محاكاة افتراضي. يُتاح لمستخدمي المنصة فتح حسابات بمحافظ استثمارية تمكنهم من إبرام الصفقات، و تتبع حركة السوق⁴.

(2) إطلاق أول بنك رقمي في مصر:

في خطوة أخرى نحو التطور الاقتصادي منح البنك المركزي المصري شركة مصر للابتكار الرقمي الموافقة على إطلاق أول بنك رقمي في مصر باسم (ONE BANK)، و ذلك بعد تثبيت البنك المركزي من قدرة المصرف الرقمي على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل سريع و آمن. و عليه تمت إجراءات الترخيص

¹ انظر: د. محمد يحيى أحمد عطية، محل التنفيذ الافتراضي البيكوني نموذجاً: دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد 38، يوليو 2022، ص 66.

² من الجدير بالذكر أن منصة (EFG Hermes ONE) من أبرز المنصات في العالم العربي، و التي أثبتت كفاءتها في وقت محدود حيث حصدت مجموعة من الجوائز المميزة مثل جائزة "أفضل منصة تداول" لعام 2023، و "أفضل شركة تداول عبر الإنترنت" لعام 2022، و غيرها.

³ راجع: جريدة 24 الاقتصادي الإلكترونية، EFG Hermes ONE تصبح أول منصة مالية في مصر تحصل على موافقة هيئة الرقابة المالية لإطلاق عملية تسجيل رقمية باستخدام "اعرف عميلك" إلكترونياً (EKYC)، 28 إبريل 2024.

<https://24eleqtasadi.com/efg-hermes-one-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85>

آخر زيارة: 2024/5/28، 14:02.

⁴ نفس المرجع السابق.

اللازمة لإطلاقه و تفعيله. و تسعى الشركة لإطلاق البنك الرقمي الأول خلال الربع الأخير من العام الحالي (2024) ¹.

و قد جاءت هذه الخطوة بعد أن أرسى البنك المركزي المصري في يوليو 2023 قواعد ترخيص و تسجيل البنوك الرقمية، و الرقابة و الإشراف عليها بهدف تعزيز الاقتصاد الرقمي، و توفير البيئة اللازمة للتطور الاقتصادي في مصر في ضوء الطفرات التكنولوجية المتسارعة ².

و تقوم البنوك الرقمية على فكرة تقديم الخدمات المصرفية عبر المنصات الرقمية بدلاً من الفروع التقليدية، معتمدةً على تقنيات التشفير و الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على اعتبارات الأمان و الخصوصية. و بالتالي تُمكن هذه البنوك العملاء من فتح الحسابات، و إدارتها، و تلقي التحويلات، و طلب القروض، و غيرها من الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية فحسب.

(3) إصدار قانون تنظيم و تنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية³:

و قد صدر هذا القانون بهدف تقنين و تنظيم استخدام أشكال التكنولوجيا الرقمية المالية مثل المنصات و السجلات الرقمية و التطبيقات الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي في الأنشطة غير المصرفية مثل التأمين، و التمويل العقاري، و تمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة، و غيرها.

و تضمن القانون الإجراءات و القواعد الحاكمة لعمل مزاولو الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، و التراخيص اللازمة لذلك ⁴. و في نظرنا أن الشاهد من الخطوات و التطورات المتفرعة عن تبني الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي أوردناها أعلاه أنها تعتبر مؤشرات إلى أن مصر تتجه نحو تنظيم الأصول المشفرة في فترة غير بعيدة ⁵.

¹ أميرة العربي، CNN الاقتصادية، أول بنك رقمي في مصر.. ماذا يعني؟ وكيف سيؤثر على النظام المصرفي؟ 2024/5/2.

<https://cnnbusinessarabic.com/banking-finance/60030/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%9F-%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%9F>

آخر زيارة: 2024/5/28، 18:04.

² نفس المرجع السابق.

³ القانون رقم 5 لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 5 مكرر(د)، 2022/2/8.

⁴ نفس المرجع.

⁵ يتفق مع هذا الرأي فريقي من الفقهاء، من ذلك: راجع: د. محمد يحيى أحمد عطية، مرجع سابق، ص66: "تحدثت تقارير عن أن مصر أصبحت واحدة من الدول العربية التي تفكر في إصدار العملة المشفرة الخاصة بها و المرتبطة بالبنك المركزي".

المبحث الثاني : مدى اعتبار الأصول الافتراضية محلاً للحق وفقاً للقانون المدني المصري

لقد جرى الفقه المدني عند تناول محل الحق على التفرقة بين الأشياء و الأموال¹. و في هذا الفصل نسعى إلى التوصل إلى تكييف قانوني منضبط قدر الإمكان لطبيعة الأصول الافتراضية، و ما إذا كانت تندرج ضمن الأشياء أو الأموال أو غير ذلك. لذا نبحت في هذا الفصل تطبيق القواعد العامة بشأن محل الحق على الأصول الافتراضية بما تحمله من سمات مميزة، ثم نعرض لأبرز الاتجاهات المطروحة مؤخراً في الفقه العربي فيما يتعلق بتكييفها.

و على ذلك، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: تطبيق مفهوم "الأشياء" و "الأموال" على الأصول الافتراضية :

تولى القانون المدني المصري تنظيم الأشياء باعتبارها أحد أشكال محل الحق في المواد 81-88. و فيها تناول الأشياء الخارجة عن دائرة التعامل، و التفرقة بين التقسيمات المختلفة للأشياء الداخلة في دائرة التعامل، و القواعد العامة للأموال العامة. و لكنه لم يتناول التفرقة بين الأشياء و الأموال، كما لم يذكر تعريفاً واضحاً لأي منهما. أما الفقه فقد حرص في معرض الحديث عن محل الحق على توضيح التفرقة بين الأشياء باعتبارها محلاً للحقوق العينية، و الأعمال كمحل للحقوق الشخصية². و في نطاق الأشياء عادةً ما يوضح الفقه تباين الشيء عن المال³.

الفرع الأول: الأصول الافتراضية و مفهوم الأشياء:

و في هذا المطلب نبحت مدى اعتبار الأصول الافتراضية من قبيل الأشياء في مفهوم القانون المدني، ثم ننقل إلى بحث اعتبارها مالا في الفرع التالي.

1. الأصول الافتراضية أشياء معنوية:

و يورد بعض الفقه تعريفاً للشيء على أنه: كل ما له كيان ذاتي مستقل و منفصل عن الإنسان سواء كان هذا الكيان مادياً يُدرك بالحس، أو معنوياً لا يُدرك إلا بالتصور، و هو يصلح كمحل مباشر للحقوق⁴. بناءً على هذا التعريف فإن الشيء كمحل للحق قد يكون مادياً ملموساً، كما يقبل أن يكون معنوياً غير ملموس. تطبيقاً لذلك فإن الأصول الافتراضية باعتبارها تمثيل رقمي لقيم غير ملموسة لا تعدو أن تكون رموزاً موجودة على منصات إلكترونية، فهي إن صح اعتبارها أشياء في مفهوم القانون، تندرج ضمن الأشياء المعنوية لا المادية.

¹ راجع: د.أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 254. و كذلك: د. نبيل سعد، المدخل إلى القانون: نظرية الحق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 237.

² انظر: د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية: موجز للنظرية العامة للقانون، و النظرية العامة للحق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1978-1979، ص 282.

³ راجع: د. نبيل سعد، مرجع سابق، ص 237.

⁴ د. نبيل سعد، نفس المرجع.

انظر كذلك: د. توفيق فرج، مرجع سابق، ص 285

و في ذات السياق نشير إلى أحد أهم النصوص التي وردت في القانون المدني بشأن تنظيم الأشياء، و التي تتصل بشكل وثيق بالأصول الافتراضية هي المادة (86) و التي تنص على أن: "الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة". نخلص من تطبيق هذا النص هنا إلى أن الاعتراف بالحقوق التي ترد على الأصول الافتراضية يستلزم استصدار قانون خاص ينظمها.

2. الأصول الافتراضية داخلية في دائرة التعامل أم خارجة عنها؟

إن من أبرز تقسيمات الأشياء التي أوردها القانون المدني في المادة 81، و يتناولها الفقه هو التفرقة بين الأشياء الداخلة في دائرة التعامل، و تلك الخارجة عنها. وقد أجرى المشرع هذه التفرقة عن طريق الاستبعاد حيث لم يذكر إلا الأشياء الخارجة عن دائرة التعامل على أن يُعتبر أي شيء دونها جائزاً للتعامل فيه قانوناً. و قد حدد النص طائفتين للأشياء الخارجة عن دائرة التعامل فهي إما تخرج عنها بطبيعتها، أو بحكم القانون.

و فيما يتعلق بالطائفة الأخيرة يعرفها نص المادة (2/81) على أنها "التي لا يجيز القانون أن تكون محلاً للحقوق المالية". تطبيقاً لهذا النص في ضوء ما عرضنا له في المبحث السابق، فإن الأصول الافتراضية إذ أصدرت الدولة قرارات و نصوص صريحة بحظر التعامل فيها¹ فإنها تُعد من الأشياء الخارجة عن دائرة التعامل بحكم القانون، و يعتبر أي تعامل فيها حتى الآن تبعاً لذلك باطل مطلقاً.

3. الأصول الافتراضية أشياء مثلية :

في تصنيف الأشياء إلى مثلية و قيمية، يعتبر الشيء مثلياً عندما يصلح ما هو مثله في النوع للوفاء المبريء للذمة. و هو ما ينطبق على حالة الأصول الافتراضية حيث أن التزام المستخدم بنقل عدد محدد من البيبتكوين إلى محفظة مستخدم آخر مثلاً ينقضي بالوفاء بالعدد المطلوب من هذه العملة المشفرة، الأمر الذي يبسر تداولها و التقاص فيما بينها.

بناءً على العرض السابق، يمكننا أن نستخلص أن الأصول الافتراضية تصلح طبقاً لنصوص القانون المصري لاعتبارها من الأشياء التي ترد عليها الحقوق العينية بتوافر ضوابط معينة، أبرزها اعتراف المشرع بها و تنظيمه لأحكامها تطبيقاً لنص المادة 86 مدني . و مثل هذا التنظيم سوف يتضح منه نطاق الحقوق التي ترد عليها.

الفرع الثاني : مدى انطباق وصف "المال" على الأصول الافتراضية² :

ذكرنا في الفرع السابق أن الفقه المدني حرص على التفرقة – و إن كانت هذه التفرقة عادةً ما تُذكر بإيجاز شديد - بين مفهومي الأشياء و الأموال. و يعرف الفقه المال بأنه الحق ذو القيمة المالية، أي الذي يُقدَّر بالنقود سواءً كان شيء أو عمل³.

¹ راجع المواد (206) و (225) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.

² المقصود في هذا الصدد بحث مدى اعتبار الأصول الافتراضية "مالاً" في مفهوم القانون المدني، حتى و إن اقتضى الأمر التعرض بشكل موجز لبعض نصوص قانون البنك المركزي حيث تفرض الضرورة ذلك.

³ راجع: د. أنسور سلطان، مرجع سابق، ص 254.

و كذلك: د. نبيل سعد، مرجع سابق، ص 237.

و قد قضت محكمة النقض المصرية في تحديد ما يمكن اعتباره مالا ينتقل من الشخص إلى ورثته بأن: "المال في عرف القانون هو كل شيء متقوم نافع للإنسان يصح أن يستأثر به وحده دون غيره، و كما يكون المال شيئاً مادياً كالأعيان التي تقع تحت الحواس، يكون شيئاً معنوياً كالحقوق التي لا تدرك إلا بالتصور"¹.

أما فيما يتعلق بالقانون المدني -كما سبق أن ذكرنا- فإنه لم يورد أي تعريف لمصطلح "المال" أو "الأموال" رغم أنه يستعمله في العديد من نصوصه، و من أبرز أمثلتها: تعداد أشكال الشخصية الاعتبارية في المادة (6/52): "...كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون"، و كذلك: في بيان أحكام الأموال العامة، و مناط تمييزها عن نظيرتها الخاصة في المادة (2/87) التي نصت على أنه: "وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم".

يمكن أن نستقريء مما تقدم أن مفهوم المال في القانون يشير إلى كل قيمة مادية تصلح أن تكون عنصراً في الذمة المالية للشخص الطبيعي أو الاعتباري سواء في جانبها الإيجابي أو السلبي. و مع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت الأصول الافتراضية بشكل عام هي مما يصلح لاعتباره عنصراً في الذمة المالية إذ لن يتضح هذا الأمر إلا بعد بحث نطاق الحقوق التي ترد عليها في موضع لاحق.

من ناحية التشريعات الاقتصادية و المالية المصرية القائمة فإن قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي الجديد رقم (194) لسنة 2020 قد أورد في المادة الأولى من الباب الأول منه الخاصة بالتعريفات تعريفاً للعملات المشفرة على أنها: "عملات مخزنة إلكترونياً غير مقومة بأى من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت".

و ينص ذات القانون في الفصل الثامن منه الخاص بتنظيم إصدار النقد في المادة (57) على أن: "وحدة النقد في جمهورية مصر العربية هي الجنيه المصري". كما تؤكد المادة (58) على اختصاص البنك المركزي دون غيره بحق إصدار النقد و إلغاءه، و كذلك بتحديد فئات النقد و مواصفاته و ضوابط و إجراءات إصداره و إلغاءه، و تذكر أن علامة إصدار النقد هي توقيع المحافظ عليه. و في المادة (59) يضع المشرع محظورات واضحة بهذا الصدد حيث ينص على أنه: "يحظر على أي شخص بخلاف البنك المركزي إصدار أي أوراق أو مسكوكات من أي نوع لها مظهر النقد أو تشبه النقد". فضلاً عن حظره الصريح للتعامل في الأصول المشفرة في المادة 206 من ذات القانون².

و يمكننا أن نستخلص من مجموع النصوص السالفة الذكر الواردة في قانون البنك المركزي أن المشرع لا يعترف بمشروعية إصدار أو تداول العملات المشفرة حيث

¹ محكمة النقض المصرية، الطعن 16 لسنة 15 ق، جلسة 1946/1/31، مجموعة عمر المدنية، ج5 ق33، ص 80.

² تنص المادة 206 من قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 على أنه: "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد و الإجراءات التي يحددها".

وصفها بأنها غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية متمثلة في البنك المركزي طبقاً للمادة (58)، أي أنها لا تقوم بالنقد المعترف به في جمهورية مصر العربية و هو الجنيه المصري طبقاً للمادة (57).

بتطبيق هذه القواعد المصرفية على التعريف الذي سبق أن أوردناه للمال في الفقه المدني، باعتباره حقاً ذو قيمة مالية يمكن تقويمه بالنقود، نخلص إلى أن العملات المشفرة لا تعد طبقاً للقانون المصري مما ينطبق عليه وصف "المال".

و من الجدير بالملاحظة هنا أن هذا الاستخلاص قد خص بالذكر العملات المشفرة دون غيرها من الأصول الافتراضية لأنها الوحيدة التي أورد لها قانون البنك المركزي المصري تعريفاً. ومع ذلك نرى أن ذات النتيجة يمكن تطبيقها على باقي أشكال الأصول الافتراضية لأن العملات المشفرة هي الصورة الأكثر انتشاراً و تداولاً بين صور تلك الأصول. و بناءً عليه نرى أن الأصول الافتراضية بشكل عام لا ينطبق عليها وصف "المال" في القانون المصري طالما لم ينظمها المشرع بعد بتقنين خاص.

خلاصة ما سبق :

- قد خالصنا مما عرضناه في الفرع الأول أنه ليس ما يمنع من اعتبار الأصول الافتراضية أشياء في مفهوم القواعد العامة إن قرر المشرع في المستقبل تناولها بالتنظيم.

- كما قد رجحنا بناء على الأسانيد التي طرحناها في الفرع الثاني عدم اعتبار الأصول الافتراضية أموالاً طبقاً للقواعد القائمة في الوقت الحاضر ما لم يقرر المشرع المصري إرساء قواعد خاصة تضبط التعاملات المتعلقة بها.

- ينبغي ألا نغفل في هذا المقام أحد أهم خصائص الأصول الافتراضية التي سبق أن أوضحناها في الفصل التمهيدي و هي؛ اللامركزية و دولية النطاق. فقد أشرنا إلى أن تقنية البلوكتشين التي يتم من خلالها تداول الأصول الافتراضية هي سجل دولي يعمل عبر شبكة الإنترنت ليس له إدارة محددة من مكان معين. و بالتالي فإن العمليات التي يجريها المستخدمين على الأصول الافتراضية لا تخضع لرقابة أي دولة أو بنك مركزي، و لا توجد قيود على تداولها أيضاً كان مكان المستخدم. و مع ذلك فإن ضبط الإتجار فيها أو الترويج لها داخل مصر ينشأ عنه مسئولية قانونية طبقاً للمواد 206 و 225 من قانون البنك المركزي.

- على الرغم من ذلك، فإن ما نبخته هنا في المبادئ العامة للقانون الوطني هو مدى إمكانية تملك هذه الأصول طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني. بعبارة أخرى، هل يمكن اعتبارها عنصراً في الذمة المالية للشخص بحيث يمكن التنفيذ عليها؟ و في حالة وفاته و حصر تركته لتوزيعها كإرث، هل تدخل في حسابها الأصول الافتراضية؟¹ وهو ما نركز عليه في المبحث التالي.

و ذلك بعيداً عن حظرها الحالي إذ قد يتغير الموقف مستقبلاً.¹

المطلب الثاني: نطاق التعاملات القانونية في الأصول الافتراضية :

لا شك أن ظهور الأصول الافتراضية، و ذبوع التعامل فيها بما تحمله من مخاطر قد أثار جدلاً فقهيًا واسعاً حول كل ما يتعلق بها من مسائل. من بين هذه المسائل، فيما يتصل بموضوع البحث الخلاف الفقهي بخصوص توصيف الأصول الافتراضية، و ما يترتب عليه من آثار.

و في هذا المبحث نسعى إلى طرح الاتجاهات القائمة التي تناولها الفقه و استخلاص ما تشير إليه من نتائج، ثم نعمل على تحليلها .

ينبغي أن نلاحظ بدايةً أن الطبيعة المختلفة للأصول الافتراضية، و ما تتميز به من خصائص يجعل مسألة وضعها في قالب قانوني محدد في غاية الصعوبة. كما أن مفاهيمها لازالت على قدر كبير من عدم الوضوح مما لا يسمح بتحديد آثارها القانونية في هذه المرحلة بشكل قاطع. على الرغم من ذلك، ظهرت بوادر أولية و ناشئة لقولبة هذه الوسائل الحديثة و التكهن بآثارها في الفقه العربي.

كما نلاحظ أن مثل هذه الجهود الفقهية أكثر غزارةً و وضوحاً في الفقه المقارن نظراً لأن التعاملات في الأصول الافتراضية في هذه الدول أكثر شيوعاً إلى حد نشوء الكثير من المنازعات القضائية بشأنها، و بالتالي وجود أحكام قضائية تساعد على تدعيم عمل الفقه. و هو ما سنعرض له في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أما في هذا المطلب نعرض للمحاولات الفقهية الناشئة لتكييف الأصول الافتراضية من الناحية القانونية، و كذا لمدى اعتبارها محلاً للحقوق المالية طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني، و هو ما يترتب عليه تحديد نطاق التعاملات القانونية الواردة عليها.

الفرع الأول: المساعي الفقهية لتكييف الأصول الافتراضية:

إن الاستعمالات الأكثر شيوعاً للأصول الافتراضية، و الواردة في تعريفاتها التي أشرنا لها سابقاً تتمثل في استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، و بشكل خاص العملات المشفرة، حيث يتمكن مستخدموها من استعمالها في شراء أي سلعة أو في سداد الديون. و هذه الاستعمالات تتم من خلال منصات الأصول المشفرة.

و استناداً إلى ذلك اتجه رأي إلى اعتبار الأصول الافتراضية إحدى الصور غير الملموسة للنقود التقليدية، باعتبارها قيمة نقدية في شكل رقمي¹. قد يجد هذا الرأي مرجعيته في طريقة عمل الأصول الافتراضية من حيث كونها تخزن على شبكات التداول، و تعتبر وحدة حساب، و يتم بالفعل استخدامها في تسوية التعاملات. و ينطبق

¹ راجع: د. أحمد كمال، تأثير الابتكار الرقمي على معالجة المدفوعات الإلكترونية: نظرة عامة على المخاطر القانونية، المجلة الجنائية القومية، مرجع سابق، ص 37-40. و كذلك: د. الحاج محمد الحاج الدوش، مرجع سابق، ص 1061. راجع كذلك: د. أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية: الماهية و التنظيم القانوني- دراسة تحليلية و مقارنة، دار الجامع، ص 112، 2009، ص 112.

و كذلك: د. محمد يحيى أحمد عطية، مرجع سابق، ص 108-109.

هذا الوصف بشكل أوضح على العملات المشفرة مثل البيتكوين، و هي واقعياً لها قيمة توازي قيمة النقود التقليدية، و إن كانت قيمة متذبذبة¹.

و قد اختلف هذا الاتجاه بشأن اعتبارها نقد سلمي؛ له قيمة في ذاته مثل النقود التقليدية، أم نقد ائتماني؛ قيمته ليست في ذاته، و إنما يستمدّها من اعتماد القانون له و ثقة المتعاملين به².

برغم ذلك فإن الأصول الافتراضية المشفرة لا يستوي في نظرنا التسليم باعتبارها شكل غير مادي للنقود إذ تقتصر إلى أهم مميزاتها. فغياب هيئة مركزية تقوم على تنظيم المعاملات و فرض الرقابة عليها، و وضع سياسة تهدف إلى استقرار القيمة أحد الأسباب الجوهرية التي تمنع من اعتبارها نقوداً. فإن نشأ نزاع بين أطراف المعاملة أو تخلف عن تنفيذ الالتزامات أو تأخر فيها، أو غش أو معاملة مشبوهة لا يمكن تحديد هيئة أو منصة محددة مسؤولة يمكن الرجوع إليها للتحقيق أو التسوية³.

و قد عارض هذا الاتجاه جانب كبير من فقهاء المسلمين المعاصرين إذ يرون أن العملة الافتراضية لا يمكن اعتبارها نوعاً من أنواع النقود، و إنما هي أصل من الأصول المالية التي لها قيمة رقمية وفق شروط محددة⁴.

فضلاً عن ذلك فإن الأصول الافتراضية لا تستوفي المعايير و الخصائص القانونية و الاقتصادية لتعريف النقود على تعددها⁵. و في هذا الصدد يقترح البعض إدخال تعديلات فقهية و تشريعية على المفاهيم التقليدية للنقود القانونية منها و الاقتصادية، و ما يجب أن تستوفيه من خصائص بحيث توسع نطاقها لتضم كافة أشكال العملات الحديثة و من ضمنها المشفرة⁶.

و مما يرجح عدم قبول هذا الاتجاه، مقارنة الأصول الافتراضية بما فيها العملات المشفرة بالعملات الرقمية. فتلك الأخيرة تتبع جهة مركزية، و هي قابلة للصرف إلى الدولار أو العملات السيادية، و تقدر في التعامل بقيمة هذه العملات، كما يمكن تحويلها إلى عملة أخرى منافسة. فضلاً عن ذلك فإن مطوريها يحق لهم التحكم في المعاملات المشتبه فيها عن طريق تجميدها. أما العملات المشفرة لا تخضع لأية جهة، و لا تُعرف هوية المتعاملين فيها، و هي غير قابلة للإلغاء أو التجميد، و لا يتم التحكم في إنتاجها إلا عن طريق التعدين⁷.

و يتجه فريقاً كبيراً من الفقه المعاصر إلى رفض اعتبار الأصول الافتراضية من قبيل النقود دون أن يقترحوا تكييفاً بديلاً. و يشمل هذا الفريق غالبية هيئات الفتوى في

¹ راجع: اسماعيل عبد عباس الجميلي، إصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع و متطلبات العصر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة: العملات الرقمية في الميزان، الشارقة 16-17 ابريل 2019، ص 89.

² راجع في تفصيل ذلك: د. الحاج محمد الحاج الدوش، مرجع سابق، ص 1061.

³ راجع: د. أحمد كمال، مرجع سابق، ص 37.

⁴ راجع: د. الحاج محمد الحاج الدوش، مرجع سابق، ص 1046.

⁵ انظر: د. محمد يحيى أحمد عطية، مرجع سابق، ص 75-76.

⁶ نفس المرجع السابق، ص 80.

⁷ نفس المرجع، ص 25.

العالم الإسلامي مثل دار الإفتاء المصرية، و رئاسة الشئون الدينية بتركيا، و قطاع الإفتاء في الكويت، و بعض أعضاء هيئة كبار العلماء في السعودية، و دار الإفتاء في ليبيا، و المركز الرسمي للإفتاء بالهيئة العامة للشئون الإسلامية و الأوقاف في دولة الإمارات¹.

على الرغم من هذا الوضع المشوب بالغموض الذي يحيط بالأصول المشفرة إلا أنها تُستعمل في الواقع العملي كوسيلة دفع مقبولة بين المتعاملين بها². كما يتعامل فيها الكثير من المستخدمين بغرض الاستثمار و تحقيق الربح. لذا يرى البعض الاكتفاء بوصفها أداة دفع أو وسيلة استثمار، دون تجاوز ذلك إلى اعتبارها شكل من أشكال النقود³. و لكن حتى استعمالها بتلك الأوصاف يثير الكثير من الإشكاليات و يتضمن مخاطرة غير مأمونة طالما لا يوجد تشريع يكفل لها تنظيم قانوني منضبط، و يتحفظ عليه بعض الفقهاء⁴.

كما يذهب البعض إلى إمكان تصنيف الأصول الافتراضية على أنها سلعة. و مع ذلك فإنه يوضح أنه من الصعب في هذه المرحلة قيام إجماع بشأن الطبيعة الحقيقية لهذه الأصول⁵.

و حتى عندما أصدر البرلمان الأوروبي قانون "أسواق الأصول المشفرة" -أبرز القوانين الصادرة حتى الآن لتنظيم المسألة-، لم يصنف القانون كافة هذه الأصول تحت شكل قياسي تقليدي موحد، بل قسمها إلى فئات وفقاً لطبيعتها، و وضع إطار تنظيمي خاص بكل منها⁶.

أما قانون تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي رقم 4 لسنة 2022، فإنه لم يكيّف الأصل الافتراضي، و إنما اكتفى ببيان استخداماته، و تعريفه بأنه تمثيل رقمي للقيمة يستخدم كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار. و انصب اهتمامه على تنظيم السلطة المركزية المختصة به (سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية).

شكل جديد من أشكال النقود:

تفادياً لما يحيط بتكثيف العملات المشفرة على أنها نقود غير ملموسة، أو اعتبارها أداة دفع، أو وسيلة انتمان أو استثمار من إشكاليات و خلط، ذهب عدد لا يستهان به من الأراء الفقهية⁷ إلى اعتبارها شكلاً جديداً من أشكال النقود مستقلاً عن تصنيفها القائم

¹ راجع: د. الحاج محمد الحاج الدوش، مرجع سابق، ص 1061.

² د. محمد يحي عطية، مرجع سابق، ص 38.

³ See: Ji Woong Seok, Op.cit, p.30.

⁴ راجع: د. محمد يحي عطية، مرجع سابق، ص 77.

⁵ See: Ji Woong Seok, Op.cit, p 15.

⁶ Ibid, p.14.

⁷ د. أحمد السعيد الليبي، مرجع سابق، ص 112.

د. أحمد كمال، مرجع سابق، ص 37، و ما بعدها.

د. محمد يحي عطية، مرجع سابق، ص 82-83.

عبدالله ناصر الزعابي، مرجع سابق، ص 41 و ما بعدها.

¹، بحيث يتسع هذا التصنيف الجديد ليشمل الأصول و النقود الافتراضية كما هي بما تحمله من خصائص مختلفة، على أن يتم تنظيم هذه الفئة بقواعد قانونية منضبطة. وقد أباحت عدة دول التعامل في الأصول الافتراضية، بل و أصدرت عملتها الافتراضية الوطنية، و إن كانت قد أحاطتها بضوابط متنوعة مثل أن ينحصر التعامل بها فيما بين الشركات، و هو ما يتم عادةً باستعمال العقود الذكية. و قد انعكست هذه الأوضاع الجديدة على أحكام هذا النوع من العقود من حيث البنود التي تفيد قبول الدفع بهذه العملات، في ظل أي اتفاقية قد تكون مطبقة على المعاملة ². كما يلاحظ أن العقود المذكورة غير مركزية كذلك إذ تنعقد باستخدام تقنية البلوكتشين، و هو ما يثير إشكاليات و صعوبات قانونية كثيرة تستدعي وضع تنظيم قانوني واضح يتلافى هذه الإشكاليات ³.

ذلك بينما اتجهت الكثير من الآراء إلى رفض اعتبارها نقوداً حتى و إن اعتبرت من فئة جديدة و مستقلة منها، و طرح بعضها فكرة اعتبارها أصل مالي، و ذهب البعض الآخر إلى القول بأنها أصل رقمي ⁴. إلا أن هذه الفئة الأخيرة في نظرنا لا يمكن اعتبارها قد هقدت تكييفاً يُذكر، إذ هي توصف بأنها أصولاً رقمية، و لكن ما يسعى الفقه إلى التوصل إليه هو تكييفها القانوني بغرض معرفة أحكامها.

الفرع الثاني: الأصول الافتراضية كمحل للحقوق المالية:

إن السعي لتكوين تصور بشأن ما إذا كانت الأصول الافتراضية صالحة لاعتبارها محلاً للحقوق المالية أمر بالغ الأهمية. يرجع ذلك لانعكاس هذه المعطيات على الأحكام المطبقة في حالة الإعسار، و القواعد الواجب تطبيقها عند وفاة مستخدم هذه الأصول، و عند الاعتداء عليها، و إمكان التعامل معها كضمانات، و غير ذلك.

يجري الفقه اللاتيني على تقسيم الحقوق بصفة عامة إلى حقوق مالية و أخرى غير مالية تبعاً لمدى تحقق أو تخلف القيمة المالية في الحق بما يترتب على ذلك من آثار ⁵. و على الرغم من أن الخط الفاصل بين فئتي الحقوق طبقاً لهذا التقسيم ليس حاسماً، إلا أن بحثنا فيما يخص الأصول الافتراضية يعني بوضوح مدى انتماؤها إلى فئة الحقوق المالية.

و للقول بانتساب الحق إلى فئة الحقوق المالية لا بد أن يكون محله مما يقوم بالمال و يهدف في الأساس تحصيل منفعة مادية، و هو ينشأ كأصل عام عن علاقات مالية بين الأفراد. كما ينبغي أن يتمتع الحق بعدة خصائص لاعتباره حقاً مالياً، هي ⁶:

1. اعتباره عنصراً في الذمة المالية للشخص الطبيعي أو الاعتباري.
2. جواز التعامل فيه بالتصرف فيه أو التنازل عنه.

¹ See: Victoria Barlow, Op.cit, p.2.

² راجع: د. محمد يحي عطية، مرجع سابق، ص 82.

³ نفس المرجع.

⁴ راجع: د. الحاج محمد الحاج الدوش، مرجع سابق، ص 1062.

⁵ د. نبيل سعد، مرجع سابق، ص 41.

⁶ نفس المرجع السابق، ص 62.

3. خضوعه للتقادم المُستقطب والمُكسب.
4. قابليته للانتقال بالميراث.

و على ما سبق، يلزم لتحديد مدى اعتبار الأصول الافتراضية محلاً للحقوق المالية بحث انطباق كل من الخصائص السابقة عليها وفقاً لطبيعتها، و حسبما تقضي به القواعد العامة. و هنا ينبغي أن نلاحظ أن تطبيق هذه الخصائص على الأصول الافتراضية و التوصل إلى دلالة بشأنها لا شك يتوقف على مدى مشروعيتها، و اعتراف القانون بالتعامل فيها. لذا، نبحث المسألة بغض النظر عن الموقف التشريعي الحالي منها، و على فرض اعتبار التعامل فيها مباحاً.

1. عنصر في الذمة المالية:

تُعد الذمة المالية النطاق الذي يشمل حقوق الشخص و التزاماته ذات الطبيعة المالية سواء كانت مادية أو غير ملموسة، و سواء حاضرة أو مستقبلية. و محتواها من الحقوق هو الضمان القانوني للوفاء بالتزامات صاحبها.

و باعتبار الأصول الافتراضية رموز رقمية للقيمة لا وجود لها إلا على المنصات الإلكترونية، و التي يتم حفظها و تداولها من خلالها، أي أنها من قبيل الأشياء غير الملموسة كما سبق أن عرضنا فليس ثمة ما يمنع من اعتبارها عنصراً من عناصر الذمة المالية من هذا الجانب.

أما من ناحية اعتبار الأصول الافتراضية ذات قيمة مالية، فقد سبق أن توصلنا إلى أنه طبقاً للوضع التشريعي القائم لا يمكن اعتبارها مالياً بالمفهوم القانوني. و مع ذلك فإنه بشأن تمثيلها لقيمة مالية، فإننا نعتقد أن الواقع العملي قد فرض احتسابها أصولاً تساوي قيمة مالية. و نستند في ذلك إلى اعتراف كل الفقه الذي تناول الأصول الافتراضية في معرض الحديث عن عيوبها بتذبذب قيمتها و تقلبها بشكل كبير¹. و هو مما يدل بوضوح على تمتعها بقيمة مالية ترتفع و تنخفض تبعاً لعوامل العرض و الطلب. ذلك فضلاً عن انتشار تداولها و التعامل فيها بالفعل بين المستخدمين في أنحاء العالم بحسابها وفقاً لأسعار معينة. و بذلك تكون الأصول المشفرة قد استوفت كذلك الجانب الآخر الذي يمنحها الصلاحية لتكون عنصراً من عناصر الذمة المالية للشخص.

بناءً على ما سبق، فإننا نرجح انطباق الخصيصة الأولى للحقوق المالية على الأصول الافتراضية ألا و هي صلاحية انتمائها إلى الذمة المالية للشخص كعنصر إيجابي فيها.

2. يجوز التعامل فيها و التنازل عنها:

قد سبق أن تعرضنا لهذه الخصيصة في المطلب السابق لدى بحث مدى اعتبار الأصول الافتراضية من قبيل الأشياء الداخلة أو الخارجة عن دائرة التعامل. و في ذلك السياق توصلنا إلى أنه بالوضع التشريعي القائم في مصر لازالت الأصول الافتراضية تعتبر خارجة عن دائرة التعامل بحكم القانون.

¹ انظر على سبيل المثال:

Arthur E. Wilmarth, Jr, We Must Protect Investors And Our Banking System
.From The Crypto Industry, Op.cit, p. 6

خالد جاويش و آخرون، مرجع سابق، ص 700.

إلا أننا نرى أن تطبيق هذه الخصيصة هنا يحمل جانباً آخر و هو النظر إلى الأصول الافتراضية من حيث مدى قابليتها للتعامل فيها، بكافة أشكال التعامل. بعبارة أخرى، هل تسمح طبيعة هذه الأصول لأن تكون محلاً للبيع والاستبدال والاستثمار والتنازل و كافة أشكال التعامل؟ في هذا الصدد نرى أن الأصول الافتراضية في التعامل بين مستخدميها و مقدمي الخدمة يتم إجراء كافة التعاملات المذكورة حيث يتم بالفعل تداولها بالبيع، و استخدامها كأداة دفع، و وسيلة للاستثمار، و هو ما يستتبع إمكانية التنازل عن الحق فيها دون مقابل أيضاً. و بما أن التعامل فيها على هذا النحو يتم واقعياً، وقد لاقى قبولاً بل و يزيد انتشاره بشكل مستمر، فإن طبيعتها تسمح بلا شك بالتعامل فيها بكافة أشكال التعامل.

نخلص مما سبق إلى أن الأصول الافتراضية تصلح بطبيعتها لتكون محلاً للتعامل بأشكاله، و لكن جواز التعامل فيها من حيث مشروعيتها يتوقف على الموقف التشريعي منها في كل دولة، و في مصر لازال الموقف الحالي هو الحظر الرسمي لهذا التعامل و خضوعه للجزاءات القانونية.

3. تخضع للتقادم المُسقط و المُكسب :

يشير التقادم إلى سقوط حق الدائن في المطالبة بحقه إن مرت فترة زمنية محددة دون أن يطالب به تحقيقاً لاستقرار المعاملات¹. و الأصل أن هذه الفترة في القانون المصري هي خمسة عشر عاماً طبقاً لنص المادة 374 من القانون المدني، ما لم يحدد القانون صراحة مدة أقصر لحقوق معينة.

تطبيقاً لذلك على الأصول الافتراضية، إن صلحت لاعتبارها محلاً للحق، فإنها يرد عليها التقادم شأن باقي الحقوق. و إن كانت حتى الوقت الحاضر لم تحظ بتنظيم قانوني فليس هناك من القواعد ما يضع لها مدة تقادم أقصر من المدة الأساسية التي تمثل القاعدة العامة.

4. يجوز الحجز عليها و تنتقل بالميراث :

لا شك أن هذه الخصيصة تتفرع و تتبع اعتبار الحق عنصراً في الذمة المالية للشخص، فالحجز و التنفيذ على أموال المدين إنما يقع على ذمته المالية بكل ما يدخل في الجانب الإيجابي منها، و هي الضمان الذي أقره القانون للوفاء بحقوق الدائنين. و كذلك الأمر فيما يتعلق بالميراث حيث يترتب على انتهاء الشخصية القانونية للشخص بالوفاة أن تنتقل لورثته الشرعيين محتويات ذمته المالية من حقوق و التزامات فيتم الوفاء بالتزاماته مما خلفه من تركة، ثم يوزع ما تبقى منها على الورثة.

و التساؤل المطروح هنا، هل يعتبر ما له من حقوق على الأصول الافتراضية مما يتم الحجز عليه، أو مما ينتقل بالميراث؟ بناء على ما سبق فإن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على مدى اعتبار الأصول الافتراضية من مكونات الذمة المالية، و قد رجحنا اعتبارها كذلك. و عليه فإننا لا نرى ما يمنع من التنفيذ عليها، و توزيعها ضمن تركة

¹ راجع: د. سمير تناغو، أحكام الالتزام و الإثبات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009، ص 434.

المتوفى. إلا أن ذلك كله يتوقف على وضع تنظيم قانوني يحكم الآليات التي تساعد على تنفيذ ذلك.

و من الجدير بالذكر هنا أن مسألة انتقال الحق على الأصول الافتراضية على وجه الخصوص قد احتل مساحةً كبيرة من الجدل في الفقه و القضاء المقارن نظراً لنشوء دعاوى بهذا الخصوص. و قد ذهب اتجاه قوي في الفقه إلى اعتبارها عنصراً من عناصر تركة المتوفى¹.

الأصول الافتراضية و سلطات حق الملكية:

يخول حق الملكية طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني السلطات الثلاثة التي يمكن أن يتضمنها الحق العيني؛ الاستعمال و الاستغلال و التصرف. و التساؤل المطروح هنا يدور حول مدى إمكانية اعتبار الأصل الافتراضي قيمة يرد عليها حق الملكية بجميع ما يخوله من سلطات. لذا نسعى هنا إلى بحث توافر كل من سلطات حق الملكية لدى المتعامل في الأصل الافتراضي.

1- سلطة الاستعمال و سلطة التصرف:

تخول هذه السلطة لصاحبها استخدام الشيء في الغرض الذي أُعد له، دون الاستفادة من ثماره، أو المساس بجوهره². و لكن تستلزم طبيعة بعض الأشياء أن يؤدي استعمالها إلى المساس بجوهرها، أي أنها تُستهلك بمجرد استعمالها مثل الطعام و النقود. و فيما يخص هذا النوع من الأشياء، لا تتقرر سلطة الاستعمال عليها إلا لمالكها³.

أما سلطة التصرف تمنح لصاحبها القدرة على التخلص من الشيء سواء مادياً بإعدامه بشكل كلي أو جزئي، أو قانونياً بنقل ملكيته أو الانقاص من سلطاته عليه⁴. و تطبيقاً لهذا المفهوم نرى أن الأصول الافتراضية هي من الأشياء المستهلكة التي تختلط فيها سلطتي الاستعمال و التصرف، إذ هي تشبه النقود في الكثير من خصائصها كما سبق أن فصلنا. فالمستخدم الذي يحوز مبلغاً معيناً من العملات الرقمية في محفظة إلكترونية إن استعملها في شراء سلعة أو سداد التزام يكون قد استعملها فيما أُعدت له، و في الوقت ذاته قد تصرف فيها.

أما عن قابلية الأصول الافتراضية لكي ترد عليها سلطتي الاستعمال و التصرف فإنه مما لا نرى فيه مانعاً من الناحية الواقعية و العملية. فقد فرض الواقع وجود هذه الأصول و انتشارها في التعاملات، و استخدامها كأداة دفع عبر منصات الأصول الافتراضية على تنوعها، و قبول اعتبارها أداة وفاء من قبل المتعامل الدائن.

2- سلطة الاستغلال:

تتيح هذه السلطة لصاحبها تحصيل ثمار الشيء و فوائده سواء كانت طبيعية أو صناعية أو مدنية⁵. و فيما يتعلق بالأصول الافتراضية فإنه من أبرز استعمالاتها السائدة

¹ See: Helen Maddison White, Op.cit, p.2.

² انظر: د. توفيق ق. مرجع سابق، ص 64.

³ د. نبيل سعد، مرجع سابق، ص 64.

⁴ راجع: د. نبيل سعد، نفس المرجع السابق.

⁵ نفس المرجع.

⁵ نفس المرجع.

هو استغلالها كوسيلة للاستثمار خاصةً مع تذبذب قيمتها صعوداً و نزولاً. فمن الشائع في استخدامات هذه الأصول الاحتفاظ بها إلى وقت ارتفاع قيمتها ثم بيعها بسعر أعلى مما اشترى به. الأمر الذي يشير إلى أن طبيعة هذه الأصول لا تمنع من أن يرد عليها سلطة الاستغلال.

بناء على العرض السابق، نخلص إلى أن سلطات الملكية الثلاث هي مما يُتصوّر أن يرد على الأصول الافتراضية، أي لا تمنع طبيعتها من تطبيق هذه السلطات، بل يقوم المتعاملين بممارسة هذه السلطات عليها بالفعل.

و لا يقدر في ذلك عدم اعتراف المشرع المصري بمشروعيتها، أو عدم تنظيمه لها. فالهدف هنا هو تأصيل فكرة تملك أصولاً مشفرة و غير ملموسة، و بحث مدى اتساقها مع القواعد العامة في القانون المدني المصري المتعلقة بمحل الحق، و بشكل خاص حق الملكية.

الفصل الثاني

موقف القوانين المقارنة من ملكية الأصول الافتراضية المُشفرة

تمهيد:

منذ بدء رواج تداول الأصول المُشفرة و حتى الوقت الحالي اتقدّ الفقه القانوني الأجنبي ببحث هذه الأصول من كافة جوانبها. و من أبرز هذه الجوانب دراسة إشكالية تملكها و مدى اعتبارها محلاً للحقوق العينية، و هي مسائل يتوقف تحديدها على التكييف القانوني الممنوح للأصل الافتراضي. و قد ركز الفقه على مسألة ملكية الأصول المُشفرة بشكل خاص لما يترتب عليها من آثار عملية هائلة قد أخذ صداها يتردد بالفعل في نزاعات قضائية و إشكاليات جوهرية. فاتخاذ موقف واضح فيما يخص اعتبارها محلاً للحق يستتبع نتائج واضحة بشأن التنفيذ عليها، و انتقالها بالميراث، و استخدامها كضمان عيني، و غير ذلك. و قد برز تناول هذه المسائل و الجدل حولها بشكل كبير في الفقه الأمريكي و الإنجليزي.

و على صعيد القضاء، قد بدأت النزاعات المتعلقة بملكية الأصول المُشفرة تزداد بشكل ملحوظ أمام المحاكم الأجنبية. و لا شك أن غياب تشريعات تنظم المسألة قد فتح المجال واسعاً لاجتهاد القضاء في فض هذه المنازعات. و قد ساهم هذا الاجتهاد القضائي على تنوع مذاهب القضاة في إمداد الفكر القانوني بتكيفات قانونية قريبة من الواقع و أكثر مراعاةً لمعطياته الدقيقة.

بناءً على ما سبق ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: اتجاهات الفقه المقارن بشأن ملكية الأصول المُشفرة.

المبحث الثاني: تناول القضاء المقارن لإشكالية ملكية الأصول المُشفرة.

المبحث الأول: اتجاهات الفقه المقارن بشأن ملكية الأصول المُشفرة

لقد انشغل الفقه الأمريكي ببحث التكييف القانوني المنضبط للأصول الافتراضية، و بوجه خاص مدى اعتبارها محلاً لحق الملكية بما يترتب على ذلك من آثار قانونية في نواح عدة. و كذلك فعل الفقه الإنجليزي تمهيداً لسن قانون ينظم المسألة من المتوقع صدوره في وقت قريب.

لذا نبحث في هذا المبحث ما اتجه إليه كل منهما في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: تناول الفقه الأمريكي لمسألة ملكية الأصول المُشفرة:

1. إدخال تعديلات على قانون التجارة الموحد:

لقد أسفر شيوع تداول الأصول المُشفرة دون أن يحكم تداولها و نقل ملكيتها قواعد قانونية واضحة حالة من القلق في الوسط القانوني الأمريكي. لذا لجأت عدة ولايات إلى تطويع قواعد قانونية قائمة بالفعل و إضافة بعض التعديلات إليها لتعمل على تنظيم حركة تلك الأصول. و قد وجدت هذه الولايات أن القانون الأنسب لشمول

هذه المسألة هو القانون التجاري الموحد (The Uniform Commercial Code UCC)¹.

لم يكن القانون التجاري الموحد في السابق يشتمل على قواعد تستوعب نقل ملكية الأصول الرقمية أو استخدامها كضمان، مما اضطر المحاكم إلى الاعتماد على تطبيق القواعد العامة أو تطبيق المواد 8 و 9 من القانون المذكور (قبل تعديلها) بشأن تداول الأصول المشفرة².

و من الجدير بالإشارة هنا إلى أن المادة (8) من القانون التجاري الموحد كانت في صورتها السابقة كانت تختص بتنظيم إصدار الأوراق المالية وحيازتها و نقل ملكيتها و تسجيلها، و حقوق و واجبات المستثمرين، و كذلك حقوق و واجبات الوسطاء الماليين.

أما المادة (9) فقد اختصت بتنظيم إنشاء الضمانات العينية، و أحكام تصفية أصول المدين في حالة إفلاسه³.

و بناء عليه، قام المعهد الأمريكي للقانون (American Law Institution)، و لجنة توحيد القوانين (Uniform Law Commission) بإدخال تعديلات على المواد 8 و 9 سالفتي الذكر لتكون الأحكام التي تتضمنها قابلة للتطبيق على الأصول غير الملموسة بشكل عام، فضلاً عن إضافة مادة جديدة (المادة 12) بعنوان "السجلات الإلكترونية القابلة للسيطرة"⁴. و في أعقاب ذلك شرعت العديد من الولايات في مراجعة و اعتماد هذه التعديلات، و منها ولايات ديلاوير و ألاباما و كولورادو و هاواي و نيفادا و إنديانا، و غيرهم⁵.

يوضح الفقه مواصفات و شروط الأصول التي تنطبق عليها التعديلات التي تم إدخالها على القانون التجاري الموحد، فيذكر أن الأصول المقصودة بهذه التعديلات هي تلك التي تعمل بتقنية السجل الرقمي، و يكون تداولها في شكل إلكتروني، و تكون قابلة للسيطرة مثل العملات الرقمية، و الرموز غير القابلة للاستبدال، ذلك فيما عدا تلك التي تخضع بالفعل لقواعد تجارية خاصة مثل حسابات الودائع و النقود الإلكترونية⁶. تذهب الكثير من التعليقات الفقهية إلى أنه بالرغم من أن تعديلات القانون التجاري الموحد قد وفرت بعض التوضيح فيما يتعلق بتداول الأصول المشفرة و

¹ يُطلق على القانون التجاري الموحد "عصب التجارة الأمريكية" لأنه قانون نموذجي يستهدف تحقيق الانسجام بين القواعد التي تحكم شتى مناحي المعاملات التجارية و البيوع على مستوى الولايات جميعها. فهو مصمم ليشكل إطاراً موحداً يُطبق بنفس الكيفية في كل الولايات فيما يقع تحت ولايته من مسائل مثل بيع السلع، و الأوراق التجارية، و التحويلات المالية، و المعاملات المضمونة (التي تنطوي على منح ائتمان).

See: Lisa Schaures, Shamim Mohandessi and Tess Rabin, Possessing the Unpossessable Holding Digital Assets In Your UCC Hands, Mondaq Business Briefing, August 31, 2023, P.2.

² Ibid.

³ <https://www.uniformlaws.org/acts/ucc>

⁴ See: Lisa Schaures, Shamim Mohandessi and Tess Rabin, Op.cit, p.1.

⁵ Ibid.

⁶ Ibid.

استخدامها كضمان، إلا أنها ما زالت غير كافية إذ يوجد فراغاً واضحاً في التنظيم القانوني، و السوابق القضائية يحتاج للمعالجة¹.

2. قاعدة "ليست مفاتيحك، ليست عملاتك"²:

يفسر هذا الاتجاه في الفقه الأمريكي التمتع بحق الملكية على الأصول المشفرة من خلال شرحه لكيفية شراء المستثمرين لهذه الأصول، و احتفاظهم بها من الناحية العملية. بصرف النظر عن نوع الأصول المشفرة التي يتعامل فيها المستثمر فإنه غالباً ما يقوم بشرائها على منصات التداول التي تطرحها، و من أبرزها و أوسعها انتشاراً: بينانس Binance، و كوين بيز Coinbase، و كو كوين KuCoin³.

أما فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأصل المشفر فيلاحظ أنه في الغالب من الأحوال يحتفظ المستثمر بحيازتها على المنصات التي يشتريها منها لأنه مما يبسر عليه تداولها ببيعها أو استبدالها بنوع مغاير من الأصول المشفرة. و مع ذلك فقد بدأ المستخدمون يتجهون إلى الاحتفاظ بها في محفظة إلكترونية يقومون بإنشائها على المنصة⁴. و هنا يوضح الشراح الفرق الجوهرية بين الحالتين، و أثره على الملكية؛ حيث يبين أن كل رمز مشفر يرتبط بمفتاح تشفير خاص به، و من يتمتع بحيازة هذا المفتاح هو من يملك التصرف في الأصل المشفر المرتبط به⁵.

و بناءً عليه، ففي الحالة الأولى التي يحتفظ فيها المستخدم بأصوله على المنصة، تتمتع هذه المنصة بسلطات حق الملكية على هذه الأصول. و الأمر يشبه إلى حد كبير إيداع العميل مبلغاً في حسابه البنكي حيث يحق للبنك تداول هذه الأموال و استثمارها. فالعميل في الحالتين يعهد إلى جهة خارجية بحفظ أمواله. أما في الحالة الثانية حيث يُنشئ المستخدم محفظة إلكترونية فإنه يملك مفاتيح ما تحويه من عملات، و عليه يكون هو من يتمتع بملكية الأصول⁶.

3. ملكية الأصول المشفرة في حالة إفلاس منصة العملات المشفرة:

بحكم حداثة التعاملات المحيطة بالأصول المشفرة و اتفاقات أطرافها، قد بدأت تظهر وقائع و نزاعات غير مألوفة تعكس ما ينشأ عن هذه التعاملات من إشكاليات واقعية، و ترسيم طريق التعامل معها. من أبرز هذه الوقائع قيام إحدى المنصات الراجعة لتداول الأصول المشفرة و تدعى شركة "Celsius" بإشهار إفلاسها في يوليو 2022، تمهيداً للتنفيذ على أموالها. و كانت الشركة قد أتاحت لعملائها برنامجاً يسمى (Celsius Earn) يجوز للعميل أن يُنشئ عليه حساب يقوم بإيداع أصوله المشفرة فيه و يحصل في مقابل ذلك على عائد دوري. و بعد إشهار الشركة لإفلاسها، ثار تساؤل مُلح هو محور الدعوى القضائية التي

¹ Ibid.

² و هي مقولة شائعة في أوساط مستخدمي الأصول المشفرة "Not your keys, Not your coins"

J. Merrit Francis, Op.cit, P.11.

³ See: J. Merrit Francis, Op.cit, P.10.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid, P.11.

⁶ Ibid, P.11.

أقامها عملاء Celsius: من يملك حق ملكية الأصول الرقمية المحولة إلى برنامج Celsius Earn: أموال إفلاس Celsius أم عملائها؟¹

لا شك أن الآثار المترتبة على الإجابة على هذا التساؤل جوهرية إذ لو اعتبرت هذه الأصول ملكاً للمنصة (Celsius) لن يتمكن حاملو حساب Earn من المساس بها خلال فترة تنفيذ إجراءات الإفلاس، و تتم إدارتها طبقاً لقانون الإفلاس بحيث تُستخدم لسداد ديون المنصة، و من ضمن هذه الديون حقوق العملاء التي تتعرض بذلك للمخاطرة إذ قد يستغرق حصولهم على حقوقهم سنوات و ينتهي باسترداد جزئي وفقاً لقسمة الغرماء. و على النقيض من ذلك إذا تقرر أن أصول حساب Earn لا تدخل في ملكية Celsius و اعتبرت ملكاً للعملاء لا يجوز استخدامها في إدارة الالتزامات الناشئة عن الإفلاس، و تتم إعادتها كاملة إلى حاملي حساب Earn.²

ذهبت المحكمة هنا إلى أن الفصل في المسألة يعتمد في الأساس على مضمون شروط الاستخدام التي تحكم الاتفاق بين المنصة و العملاء في كل ما يتعلق بالأصول على برنامج Earn. و قد اعتبرت المحكمة أن شروط الاستخدام هي بمثابة عقد صالح و قابل للتنفيذ بين Celsius و أصحاب حسابات Earn الذين اكتمل رضاهم بالعقد بمجرد النقر بالموافقة على هذه الشروط. و بعد فحص شروط الاستخدام خلصت المحكمة إلى أنها تنص على نقل ملكية الأصول المودعة في حسابات برنامج Earn من حاملي الحسابات إلى المنصة، و أن حاملي الحسابات قد حصلوا على مقابل في شكل عائد تم الوفاء به.³

و أشارت المحكمة كذلك إلى أنه حتى لو كانت شروط الاستخدام تنص على صراحة على أن الأصول الرقمية في حسابات Earn مملوكة للعملاء، فإنهم لن يستعيدوا كامل عملاتهم في كل الأحوال لأن الشركة لا تملك احتياطي كافي من العملات المعدنية.⁴

و يعلق الفقه الأمريكي على هذا الحكم بأنه يساعد على إرشاد المحاكم في حال ثارت مسائل مشابهة تتعلق بملكية الأصول المشفرة، فهو يقدم نهجاً مبدئياً في هذا الصدد يعطي الأولوية لمضمون شروط الاستخدام في تحديد ملكية الأطراف بموجب

¹ In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court, Southern District of New York, Jan 26, 2023

22-10964 (MG) (Bankr. S.D.N.Y. Jan. 26, 2023).

² See: Michael Goldstein, & others, Who Owns Digital Assets When A Cryptocurrency Platform

Files Bankruptcy? The Terms Of Use Answer The Question, Mondaq Business Briefing, January 10, 2023, P.2.

³ Ibid.

⁴ In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court, Southern District of New York, Jan 26, 2023

22-10964 (MG) (Bankr. S.D.N.Y. Jan. 26, 2023).

العقد. كما يعتبر الحكم إطار أولي بالنسبة للفقهاء للعمل على استنباط حلول الإشكاليات المماثلة¹.

و ما نستخلصه من هذا العرض اعتبار الفقه الأمريكي الأصول المشفرة مما يرد عليه حق الملكية، إذ يتضح من التداول السابق أن مسألة ملكيتها أمراً مفروغاً منه، و اقتصر النزاع حول أي من الأطراف تثبت له هذه الملكية؛ للمنصة أم للعملاء حاملي الحسابات.

4. مدى صحة تكييف التعامل في الأصول المشفرة بأنها عقود استثمار:

من الجدير بالذكر بداية أن هناك عدة هيئات أمريكية تتنازع على الاختصاص بقطاع الأصول المُشفرة أبرزها لجنة البورصة و الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission SEC)، و لجنة تداول السلع الآجلة (Commodities Futures Trading Commission CFTC)، و لكن الأمر غير محسوم حيث ما زال من غير الواضح كيف تتناسب الأصول المُشفرة مع الأطر التنظيمية الحالية في الولايات المتحدة².

و تذهب لجنة البورصة و الأوراق المالية إلى تكييف الأصول المُشفرة بأنها شكل من أشكال الأوراق المالية، و أن التعامل فيها يعتبر عقود استثمار بموجب تعريف قانون الأوراق المالية لعام 1933، و من هذا المنطلق تدّعي أنها تقع في نطاق اختصاصها³. إلا أن هذا التفسير قد واجه العديد من الانتقادات من جانب ممثلي قطاع الصناعة و الكثير من أعضاء الهيئة التشريعية، و الذين يرون أنه التقاف حول المفاهيم تمارسه اللجنة من أجل إدخال كل ما يتعلق بالأصول المشفرة تحت ولايتها، كما أنه سوف يؤدي لإجبار الشركات الناشئة في هذا المجال على الامتثال للمتطلبات الصارمة للجنة البورصة، فضلاً عن أن الأصول المشفرة لا تحمل إلا ملامح بسيطة فقط من الخصائص المميزة للأوراق المالية التقليدية⁴.

يوجد خلاف بالغ بين الهيئات الفيدرالية الأمريكية حول التكييف المنضبط للأصول المشفرة و تحديد القواعد واجبة التطبيق عليها. إلا أن الكثير من المحللين و الفقهاء القانونيين يرون ضرورة التفرقة في هذا الصدد بين عروض الأصول المُشفرة و الأصول المُشفرة ذاتها. كما يتجه عدد متزايد من أعضاء الهيئة التشريعية إلى أن لجنة تداول السلع الآجلة هي الجهة التنظيمية الأنسب للعملات المُشفرة، إلا أنها لا تملك هذا الاختصاص بشكل رسمي حتى الآن⁵.

و قد استند الفريق المخالف لرأي لجنة البورصة في اعتبار تداول الأصول المشفرة عقود استثمار إلى أحد الأحكام الشهيرة للمحكمة العليا (قضية لجنة البورصة و الأوراق المالية ضد شركة W.J.Howey) الذي حددت فيه معيار تكييف المعاملة بأنها عقد

¹ See: Michael Goldstein, & others, Op.cit, P.4.

² See: Matt Donovan, Op.cit, P. 3-4.

³ See: Ibid, P.8.

⁴ See: Ibid, P.3.

⁵ See: Paul Andersen, Op.cit, P.8.

استثمار¹. و يتكون المعيار الذي حددته المحكمة من أربعة شروط لتحديد ما يشكل عقد استثمار و هي: (1) أن يتضمن العقد استثمار أموال (2) أن يكون هذا الاستثمار في مشروع مشترك (3) وجود توقع معقول للربح (4) أن يقوم على جهود طرف ثالث (المُروِّج)².

و قد ذهب الاتجاه المعارض للجنة البورصة و الأوراق المالية في تكييف الأصول المشفرة إلى اتجاهات متباينة أبرزها اعتبارها من قبيل السلع، و أنها نوع جديد من العملات³.

المطلب الثاني: تصوُّر الفقه الإنجليزي بشأن ملكية الأصول المُشفرة:

1. حق الملكية يرد على الأصول المُشفرة في نظر الفقه الإنجليزي:

يقسم القانون الإنجليزي بشكل عام الملكية إلى فئتين؛ الحيابة المادية (Choses in Possession)، و الحقوق الشخصية (Choses in Action)⁴. و يذهب الفقه إلى أن الأصول الرقمية لا تندرج بشكل واضح تحت أي من الفئتين⁵. ففيما يتعلق بالفئة الأولى الأولى الأصل الرقمي غير ملموس و بالتالي لا يمكن حيازته بالمعنى التقليدي حيث يُشترط في الأشياء التي تنتمي إلى هذه الطائفة أن تكون مادية ملموسة⁶. أما تصنيف الأصول الرقمية ضمن الحقوق الشخصية فقد أثار جدلاً كبيراً، و رغم ذلك فقد أصبح من المُسلم به حالياً في إنجلترا و غيرها من دول الكومنويلث أن الأصول الرقمية تُعد ملكية يُمكن لصاحبها ممارسة سلطات الملكية التقليدية عليها⁷. و قد استنبط الفقه الإنجليزي هذه النتيجة من مجمل الأحكام القضائية الصادرة مؤخراً بهذا الصدد من المحاكم الإنجليزية⁸. فقد حُكم في إحدى الدعاوى على المدعى عليهم بتهمة الاستيلاء عن طريق الاحتيال على العملات المُشفرة من حساب أحد

¹ U.S. Supreme Court, Securities and Exchange Commission v. Howey Co., 328 U.S. 293, Decided May 27, 1946.

the Howey test. و قد عُرف هذا المعيار باسم:

² See: Matt Donovan, Op.cit, P.9.

³ See: Complaint at 4, CFTC v. Gemini Tr. Co., No. 22-cv-04563 (S.D.N.Y. June 2, 2022), ECF No. 1 (noting that digital assets such as bitcoin and other virtual currencies" are encompassed by the definition of 'commodity').

See also: Paul Andersen, Op.cit, P.9.

⁴ See: Law Commission, Digital assets as personal property: Short consultation on draft clauses, Feb. 2024, P. 3.

See Also: Victoria Ball, AA v. Persons Unknown & Ors, Re Bitcoin, EWHC 3556 (Comm) (13 December 2019), Case Comment, P.2.

⁵ See: Gemma Lardner, Grant Carroll, Corey Byrne and Romauld Johnson, Are Crypto Assets Property In Law?, Mondaq Business Briefing, August 29, 2023, P.2.

⁶ See: Law Commission, Digital assets as personal property: Short consultation on draft clauses, Op.cit, P.5.

⁷ See: Gemma Lardner, Op.cit, P.2.

⁸ و التي سنعرض لها في المبحث التالي.

العملاء¹. كما أعلنت المحكمة استعدادها في دعوى أخرى للحكم لصالح الشركة مقدمة الخدمة إذا نجحت في تقديم أدلة كافية على ملكيتها للرموز المشفرة التي تمت سرقتها². يستخلص الفقه من اتجاه هذه الأحكام و غيرها أنها مؤشراً على مرونة المحاكم الإنجليزية، و استعدادها لتجاوز فكرة أن الأصول الرقمية مجرد تمثيلات للبيانات³، بل بل أنها قد اعترفت صراحةً باعتبار الأصول المشفرة محلاً لحق الملكية في العديد من الأحكام.

و قد أشارت الأحكام المذكورة في هذا الصدد إلى المعايير الثلاثة الواردة في التعريف التقليدي المتعارف عليه لمحل حق الملكية و هي: أن يكون الأصل قابلاً للتحديد، و قابلاً للحيازة، و يتمتع بدرجة من الدوام. كما يضيف الفقه إلى ما سبق أن كون المحل محقق الوجود، و قابل للسيطرة عليه و التصرف فيه هي كذلك من المؤشرات الهامة على ورود حق الملكية عليه. و بناءً عليه تتجه المحاكم إلى أن الأصول الرقمية تستوفي كافة هذه الخصائص⁴.

و قد اتجهت بعض المحاكم إلى التمييز بين الأصول الرقمية ذاتها، و المفتاح الخاص المرتبط به .

و هي ترى في ذلك أن المفتاح الخاص الذي يستخدمه العميل للوصول إلى الرمز الرقمي على المحفظة الإلكترونية يُعد وسيلة الوصول إلى الرمز، و بالتالي فهو معلومة سرية. و بناءً عليه فإن الوصول غير المشروع إلى المعلومات السرية و التلاعب بالحسابات في سياق الاحتيال يعتبر انتهاك للحق في الخصوصية، و ليس اعتداء على حق الملكية. أما الاستيلاء على الأصل ذاته دون وجه حق يُعد انتهاكاً لحق الملكية⁵.

2. اتجاه لجنة القانون إلى تكييف الأصول المشفرة باعتبارها فئة ثالثة للملكية :

تنقسم الملكية في القانون الإنجليزي إلى الحيازة المادية، و الحقوق الشخصية كما سبق أن ذكرنا. و قد تقدمت لجنة القانون بالبرلمان الإنجليزي مؤخراً في إطار اقتراحها لتشريع خاص ينظم التعامل في الأصول الافتراضية، و كان من أبرز اقتراحاتها في هذا الصدد اعتبار الأصول المشفرة فئة ثالثة مستقلة من الأشياء القابلة للتملك. و تذهب اللجنة إلى أن هذا النهج يكفل دقة أكبر في تحديد المفاهيم، و يضع أسس واضحة يمكن أن يقوم عليها القانون المقترح⁶.

¹ See: D’Aloia v. Persons Unknown, EWHC 1723, 2022.

² See: Chainswap Limited v The Owner of Digital Wallet et al, EASTERN CARIBBEAN SUPREME COURT, THE HIGH COURT OF JUSTICE, Commercial Division, Claim No: BVIHC (COM) 2022/0031, May 2022.

³ See: Gemma Lardner, Grant Carroll, Corey Byrne and Romauld Johnson, Op.cit, P.4.

⁴ Ibid, P.2.

⁵ See: Law Commission, Digital assets as personal property: Short consultation on draft clauses, Op.cit, P.3.

See Also: Gemma Lardner, and others, Op.cit, P3.

⁶ See: Victoria Barlow, Op.cit, P.2.

على الرغم من ذلك لم تحدد اللجنة المعايير الدقيقة للأشياء التي تندرج تحت الفئة الثالثة المقترحة، و الحقوق المرتبطة بها، حيث وجدت أن تتطور هذه التفاصيل تدريجياً حسبما يفرزه الواقع العملي. و هنا تشير اللجنة إلى أنه لدى المحاكم ثروة من السوابق القضائية التي يُمكن الاستعانة بها للمساعدة في تحديد أنواع الأصول الرقمية التي يُمكن أن تندرج تحت حقوق الملكية الشخصية، و تلك التي تخرج عنها¹. و مع أن اللجنة لم تحدد ماهية الأشياء من الفئة الثالثة بشكل واضح إلا أنها أشارت إلى أن بعض الأشياء الرقمية بطبيعتها قد تستوفي معايير الأشياء التي تعتبر محلاً للحقوق الشخصية. كما أوردت أمثلة لما يخرج عن نطاق الفئة الجديدة التي تقترحها، و هي: المعلومات البحتة (بمعزل عن الوسيلة التي يتم تسجيلها بها)، و كذلك بعض الأصول الرقمية و منها: حسابات البريد الإلكتروني، و الملفات و الوثائق الرقمية، و أسماء النطاقات².

عبرت اللجنة عن تنبؤها بأن يطور التشريع في المستقبل قواعد قانونية تنظم الأشياء من الفئة الثالثة كما حدث بالنسبة لفئة الحيازة المادية و الحقوق الشخصية، و تذهب إلى أن النهج الأمثل لهذا التطوير يكون عن طريق المقارنة مع الفئتين الأخرتين، و التطبيقات القضائية. كما يتم هذا التطور على أساس كل حالة على حده اعتماداً على طبيعة و خصائص الشيء محل التعامل، و عليه قد يتقرر انتقال بعض الأشياء من فئة إلى أخرى³.

3. إمكانية التنفيذ على الأصول المشفرة في حالة الإعسار في القانون الإنجليزي :

قام فريق العمل القضائي البريطاني⁴ (UKJT) بإعداد تقرير حول الأصول الرقمية و قانون الإعسار الإنجليزي توصل فيه إلى أن قواعد قانون الإعسار قابلة للتطبيق على الأصول المشفرة على الرغم من عدم وجود نص قانوني صريح يفيد بذلك. و يستند الفريق في ذلك إلى أن تعريف الأصول التي تخضع للملكية في قانون الإعسار أوسع نطاقاً منه في القانون المدني، مما أفتح الفريق المذكور دون مجال للشك أن الأصول الرقمية تندرج ضمن فئة الممتلكات⁵.

و ينص تعريف "الأصل" الذي يصلح للتنفيذ عليه في قانون الإعسار الإنجليزي على أنه: " النقد، و البضائع، و الأشياء التي ترد عليها الحيازة المادية، و الأراضي، و كل ما يوصف بأنه من ممتلكات المدين أياً كان موقعه، و كل ما يوصف بأنه مصلحة سواء حاضرة أو مُستقبلية، مُكتسبة أو مُعلقة على شرط، ناشئة عن حق ملكية أو تابعة

See Also: Law Commission, Digital assets as personal property: Short consultation on draft clauses, Op.cit, P4-8.

¹ See: Victoria Barlow, Op.cit, P.2.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ وهي لجنة تتكون من كبار القضاة والمحامين ومفوض تشريعي إلى جانب سلطة السلوك المالي كمرآب.

⁵ See: Latham & Watkins LLP, UK Jurisdiction Taskforce Concludes Digital Assets Compatible With English Insolvency Law, LEXOLOGY, April 29 2024.

له" ¹. و على الرغم من عدم شمول هذا التعريف بشكل صريح للأصول المُشفرة أو الافتراضية، إلا أن أحكام القضاء و تقرير فريق العمل القضائي البريطاني يعتبر هذه الأصول من قبيل الملكية، أو بعبارة أدق مما يرد عليه حق الملكية، و مما يمكن إدخاله ضمن تعريف "الأصل" ².

و يفسر الفريق ميله إلى اعتبار الأصول المشفرة مما يعتبر محلاً للتنفيذ في حالة الإعسار بما يتحقق نتيجة لذلك من مميزات، و أبرزها سهولة استرداد الأصول المسروقة، و تحقيق قدر أكبر من العدالة بالنسبة للدائنين، و تقليل مخاطر النزاعات في ظل إطار قانوني واضح للتعامل مع الأصول المشفرة في حالة الإعسار ³.

4. قابلية الأصول المُشفرة للانتقال بالميراث في الفقه الإنجليزي :

تضمن المقترح التفصيلي الذي تقدمت به لجنة القانون في البرلمان الإنجليزي لإصدار قانون ينظم الأصول المشفرة بياناً بأهمية إصدار مثل هذا التشريع، و إيضاح لأثار اعتبار هذه الأصول محلاً للملكية قانوناً. و من أبرز هذه الأثار التي ركزت عليها اللجنة انتقال ملكية الأصول المشفرة بالميراث بعد وفاة صاحبها لتصبح جزءاً من تركته ⁴.

و قد تناول بعض الفقه الإنجليزي هذه المسألة كذلك حيث اتجه إلى أن الأصول المشفرة تنتقل بلا أدنى شك إلى تركة صاحبها عند وفاته و تُوزع على ورثته ⁵. و بهذا الصدد يشير هذا الاتجاه الفقهي إلى أنه باعتبار الأصول المُشفرة غالباً ما يتم تخزينها حالياً باستخدام محفظة افتراضية، يستلزم الوصول لمحتوياتها توافر مفتاح خاص، كما يوصي بضرورة تسجيل هذه المفاتيح و المعلومات الضرورية و الاحتفاظ بها في مكان آمن ⁶.

المبحث الثاني : تناول القضاء المقارن لإشكالية ملكية الأصول المُشفرة

إن كلاً من القانونيين محل المقارنة في هذه الدراسة (الأمريكي و الإنجليزي) يعد من أبرز الأنظمة القانونية التي تعتمد على نظام السوابق القضائية في التشريع. فكلما نشأت إشكالية قانونية حديثة تكون محلاً للنزاعات القضائية تُترك للتداول أمام المحاكم، و يظل المشرع في حالة ترقب لما سوف تتجه إليه غالبية المحاكم، و بشكل خاص العليا منها ليسترشد بما ترسيه من مبادئ في تنظيم المسألة تشريعياً.

لذا نجد أن الإشكالية محل البحث قد تم تداولها أمام المحاكم الأمريكية و الإنجليزية بشكل موسع. فقد نشأ عدد كبير من النزاعات التي تتناول كافة الجوانب المتعلقة بملكية

¹ Section 2 of the BVI Insolvency Act 2003.

² See: Sara Hall, Iain Tucker, Jan Golaszewski, Andrew Chissick, Iona Wright & Daniel Hayward-Hughes Walkers, Crypto assets Law Over Borders Comparative Guide, Global City Media Ltd, 2024, P.39.

³ See: Latham & Watkins LLP, Op.cit, P. 1-2.

⁴ See: Law Commission, Digital assets as personal property: Short consultation on draft clauses, Op.cit, P.1.

⁵ See: Helen Maddison White, UK: Can Crypto Assets Be Inherited? P.2.

⁶ Ibid.

الأصول المشفرة و الأثار القانونية المترتبة عليها، و التي نظرتها المحاكم الأمريكية و الإنجليزية على اختلاف درجاتها. و قد اجتهد قضاة هذه المحاكم لتطبيق القواعد القانونية القائمة على مجال لا زال وليداً و مجهول الملامح. لذا من الجدير بالدراسة تحليل أبرز السوابق القضائية التي تم الحكم فيها في الأنظمة المذكورة للتوصل إلى صورة عامة عن مذاهب القضاء في تلك الدول بشأن ملكية الأصول المشفرة. و عليه تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول : مسلك القضاء الأمريكي في النزاعات المتعلقة بملكية الأصول المشفرة :

واجهت المحاكم الأمريكية في الآونة الأخيرة عدداً و فيراً من النزاعات المتعلقة بالإشكاليات المحيطة بالتعامل في الأصول الافتراضية. نعرض منها في هذا المطلب أبرز الدعاوى التي تناولت مسألة ملكية الأصول المشفرة، لبيان كيفية تناول القضاء الأمريكي و تسويته لها.

1. In re Celsius Network LLC¹

قد سبق أن عرضنا بإيجاز لمضمون هذه الدعوى في المبحث السابق، في معرض تناول الفقه الأمريكي لملكية الأصول المشفرة في حالة إفلاس المنصة. و هنا نتناولها بشيء من التفصيل مع التركيز على موقف المحكمة من المسألة محل النزاع.

كانت الشركة المدعى عليها (Celsius Network) واحدة من أشهر الشركات التي تعمل في مجال إصدار و تداول و استثمار و تعدين الأصول المشفرة، و كان مقرها في ولاية نيويورك و تعمل على نطاق دولي. أنشأت الشركة موقعاً لها على شبكة الإنترنت كمنصة طرح الأصول الرقمية من خلاله لعملائها ، كما أطلقت تطبيقات خاصة بها للاستعمال من خلال الأجهزة الذكية².

و قد قامت الشركة كذلك بتصميم برنامجاً لعملائها يُدعى حساب المكسب (Earn Account) يُمكنهم من إيداع أي أصول مشفرة في محفظة (Celsius) بما في ذلك العملات مثل بيتكوين و إيثيريوم لكسب نسبة من العائدات، كما يمكنهم الحصول على قروض في مقابل رهن عملاتهم كضمان³.

بحلول يونيو 2022 قامت الشركة بإيقاف جميع التحويلات و السحوبات لأجل غير مسمى بدعوى الظروف المتردية للسوق مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار العملات المشفرة. و في 13 يوليو تقدمت الشركة بطلب لشهر إفلاسها طبقاً لقانون الإفلاس في

¹ In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court for the Southern District of New York, Case No. 22-10964 (MG) (Jointly Administered), January 4, 2023.

² See: Justin Bernbrock, Jennifer Nassiri AND Pouneh Almasi, First Glance:, On the Edge, Ownership Issues in Crypto Cases, 42-4 ABIJ 12, April 2023, P.2.

³ Ibid, P.3.

ولاية نيويورك. و في 29 فبراير 2024 أغلقت تطبيقاتها على الهاتف المحمول و شبكة الإنترنت.

بتاريخ 15 سبتمبر 2022 تقدمت الشركة المدعى عليها لمحكمة الإفلاس بتطالب ببيع جزء من العملات المشفرة الموجودة في حسابات المكسب (Earn Account) لتمويل إجراءات إفلاسها. و في هذا الصدد أكدت (Celsius) على أن شروط استخدام برنامج "حساب المكسب" تنص صراحةً على أن (Celsius) لها حق ملكية على العملات المشفرة التي قام العملاء بإيداعها في هذه الحسابات¹.

و من هنا نشأ النزاع القضائي القائم حيث طالب أصحاب الحسابات بملكية العملات المشفرة التي قاموا بإيداعها في حساباتهم، و اعترضوا على اعتبارها ملكاً للشركة المدينة مما يستتبع دخولها ضمن الأصول التي سيتم التنفيذ عليها لسداد ديونها². بناء على ما سبق فإن التساؤل الجوهرى الذي تناولته المحكمة في هذه الدعوى هو: لمن تنتمي ملكية الأصول المشفرة التي أودعها أصحاب حسابات المكسب قبل تاريخ تقديم الالتماس ببيعها في 15 يوليو 2022؟

و من الجدير بالذكر هنا أنه في وقت تقديم طلب إشهار الإفلاس كان لدى شركة (Celsius) ما يقارب 600 ألف حساب ضمن برنامج "حساب المكسب"، و كانت الأصول الموجودة فيه بالإضافة إلى عائداتها و أرباحها تقدر قيمتها السوقية بحوالي 4.2 مليار دولار. كما تجدر ملاحظة أن (Celsius) قد اعتمدت في إنشاء حسابات المكسب على ثمانى نسخ من شروط الاستخدام صدرت متتالية، و هي تمثل شروط التعاقد مع عملائها بشأن الحسابات المذكورة³.

دفع الشركة المدعى عليها :

تحتج الشركة المدينة بأن ملكية الأصول المشفرة محل النزاع إنما تحكمها بنود التعاقد بين الشركة و العملاء، و المتمثلة في شروط الاستخدام التي تظهر لكل عميل عند إنشائه لحساب المكسب الخاص به، و التي ترد عليها تحديثات من حين لآخر تتطلب موافقة العميل. و أردفت أنه باعتبار التعاقد المذكور صحيح قانوناً و متكامل الأركان، فلا بد من تطبيق بنوده.

و في تفصيل ذلك وضحت أن أركان العقد من تراضي متبادل (إيجاب و قبول)، و محل للتعاقد و نية للالتزام قد توفرت بشأن الحسابات محل النزاع. أما عن التراضي في هذه الحالة فإنه يتمثل في قيام العملاء بقبول الدخول في عقد لإنشاء "حساب مكسب" تحكمه شروط الاستخدام التي تعرض على العميل كخطوة أساسية لإنشاء الحساب، و التي يعبر العميل عن قبوله لها بالنقر على زر الموافقة (I Agree) حيث يفترض بمجرد النقر

¹ Ibid.

² In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court for the Southern District of New York, Op.city, P.11.

³ Ibid, P.5.

عليه أن العميل قد قرأ البنود و لاقت لديه قبولاً¹. و يتمثل محل التعاقد فيما يحتويه حساب المكسب الخاص بكل عميل من أصول مشفرة.

و يبنى على نشأة التعاقد سليماً على النحو السابق – من وجهة نظر الشركة المدعى عليها - أن تحكم آثاره شروط الاستخدام التي عرضتها المنصة و وافق عليها العميل. قد سلطت الشركة الضوء على أهم هذه الشروط و هو النص على أن: " تمتلك شركة (Celsius) جميع الحقوق على ما تتضمنه حسابات المكسب من أصول مشفرة بما في ذلك حق الملكية"². و تأسيساً على هذا الشرط تدفع الشركة المدعى عليها بملكيته للأصول المشفرة الموجودة في حسابات المكسب حتى تاريخ شهر إفلاسها، مما يمنحها الحق في طلب بيعها لاستخدام السيولة في تمويل المصروفات المرتبطة بدعاوى الإفلاس.

حجج العملاء أصحاب الحسابات :

رداً على الحجة الرئيسية التي ساقتها الشركة المدينة، اعترض العملاء على شرط نقل ملكية الأصول بدعوى أن شروط الاستخدام التي تعرضها المنصة بشكل عام يشوب صياغتها الغموض حيث أنها تستخدم بشكل واسع مصطلحي "قرض" و "إقراض" لوصف المعاملة التي يودع بموجبها أصحاب الحسابات الأصول المشفرة في حساب المكسب. و هي مصطلحات توحي للشخص العادي أن شروط الاستخدام تنص على احتفاظ صاحب الحساب بملكية الأصول، بينما تمنح الشركة الحق في استخدام تلك الأصول و استثمارها بشكل مؤقت³.

فضلاً عن ذلك يستند الدائنون إلى تصريحات شركة (Celsius) على موقعها الإلكتروني، و على وسائل التواصل الاجتماعي، و تصريحات الرئيس التنفيذي السابق للشركة تفيد بأن إيداع الأصول المشفرة في حسابات المكسب لا تنقل ملكيتها إلى الشركة⁴.

كما يشير العملاء الدائنين إلى أن طبيعة العقود الرقمية المذكورة تتجلى في كونها عقود إذعان، يكون المستخدم صاحب الحساب هو الطرف المدعن فيها إذ يقتصر دوره على النقر بالموافقة أو عدم الموافقة على الشروط التي يتم إعدادها و صياغتها من جانب الشركة وحدها. و بناء عليه يرى العملاء ضرورة أخذ الأمر في الاعتبار من جانب المحكمة لدى النظر في بنود التعاقد⁵.

قرار المحكمة :

وجدت المحكمة بناءً على الأدلة المقدمة أن شروط الاستخدام تمثل عقداً صحيحاً و قابلاً للتنفيذ بين الشركة المدينة، و أصحاب الحسابات. و بعد فحص الشروط المنصوص عليها توصلت المحكمة إلى أنها تنقل بشكل لا لبس فيه حق الملكية على الأصول

¹ Ibid, P.32.

² Ibid, P.10.

³ Ibid, P.18.

⁴ Ibid, P. 19.

⁵ Ibid, P.25.

المشفرة المودعة في حسابات المكسب إلى الشركة المدينة. وهو ما يستتبع ثبوت الحق للشركة المذكورة في بيع هذه الأصول لتوفير سيولة لمواجهة دعاوى الإفلاس . كما رفضت المحكمة الحجة التي ساقها أصحاب الحسابات، والتي مفادها أن استخدام مصطلح "قرض" في شروط الاستخدام يثير اللبس و لا يُستخلص معه انتقال الملكية، حيث ترى المحكمة أن مجمل البنود المذكورة في شروط الاستخدام يشير بوضوح إلى نقل ملكية الأصول المشفرة إلى الشركة¹.

و توضح المحكمة أن هذه النتيجة لا تعني بالضرورة أن العملاء لن يحصلوا على شيء مطلقاً، وإنما هم في مركز الدائن العادي في نظر القانون. و بالتالي يشاركون في اقتسام أصول الشركة التي سيجري التنفيذ عليها. كما يحق لهم اللجوء إلى دعاوى التعويض عن المسؤولية العقدية أو التقصيرية إن توفرت موجبات أي منها².

تعقيب :

لعل أبرز ما يسترعي انتباهنا في هذه الدعوى هو قيام المحكمة بتطبيق القواعد العامة في العقد على الاتفاق محل النزاع على اختلاف طبيعته و محله متمثلاً في أصول مشفرة لا زالت طبيعتها محل تساؤل و بحث. و نرى أن تطبيق القواعد التقليدية على هذا النحو، و الحديث في تسبب المحكمة و دفع المدعى عليه عن انتقال ملكيتها من عدمه يمثل إجابة ضمنية واضحة على التساؤل الأساسي لهذه الدراسة ألا وهو مدى صلاحية هذه الأصول لأن تكون محلاً للحق و بخاصة حق الملكية. فالواضح من الحكم المعروف اعتراف القضاء الأمريكي بالأصول المشفرة كأصول قابلة للتملك بغض النظر عن تكييفها القانوني.

2. Shin v. ICON Foundation³:

المؤسسة المدعى عليها و تدعى (ICON) هي إحدى شبكات تداول الأصول المشفرة ذات إدارة لامركزية. و المدعى هو أحد عملائها و يدعى (Shin). قام Shin بشراء أكثر من 250 ألف رمز مشفر منذ عام 2017، و قام بتجميد حوالي 150 ألف منها على شبكة ICON.

في أغسطس 2020 قامت ICON باعتماد إجراء بعض التحديثات لتقنيات عمل الشبكة أطلقت عليها "المراجعة 9". في يوم 22 أغسطس، و بعد تفعيل تحديثات المراجعة 9 حاول Shin تحويل بعض الرموز المشفرة التي سبق له شرائها من حساب إلى آخر في محفظته الإلكترونية على شبكة ICON، و هي عملية سبق له أن أجراها مرات عديدة، إلا أنه في هذه المرة وجد أن الشبكة بدلاً من أن تنفذ التحويل أدخلت في حسابه 25 ألف رمز جديد في محفظته. في البداية اعتقد أن هناك خللاً بصرياً و أن ما رآه غير صحيح،

¹ See: Michael Goldstein, & others, Op.cit, P.3.

² Ibid, P. 30.

³ United States District Court for the Northern District of California, Case No. 20-cv-07363-WHO, Decided; May 11, 2021.

و لكن الأمر ظل يتكرر مع كل محاولة من جانبه لإجراء التحويل حتى وصل الأمر بتلقي Shin بنهاية ذلك اليوم 14 مليون رمز في محفظته¹.

قام Shin بنقل عدد كبير من الرموز التي دخلت حسابه إلى حساباته على منصات أخرى تمثل بورصات العملات المشفرة و هي Kraken و Binance. و بعد بضع ساعات من قيامه بهذا التحويل اكتشف أن الشبكة قد أوقفت تعاملاته، و لم يعد بإمكانه تحويل أي من الرموز في حسابه بما في ذلك تلك التي قام بشرائها قبل 22 أغسطس. كما يزعم المدعي أن الشبكة المُدَّعى عليها قد تواصلت مع البورصات المذكورة و أبلغتهم أن Shin عميل محتال، و أن الرموز التي نقلها على حساباته لديهم مسروقة، و طالبتهم بسرعة تجميد حساباته على تلك البورصات، و هو ما قامت Kraken و Binance بتنفيذه فوراً اعتماداً على ما تلقته من ICON فحسب.

و في 24 أغسطس نشرت ICON على موقعها إخطار لعملائها يفيد بأن الشبكة قد تعرضت للسرقة من قبل شخص يستغل ثغرة في برنامج التحديث "المراجعة 9"، و أنها بفضل جهود شركائها في البورصات قد تمكنت من استعادة غالبية الأموال المسروقة.

و في أعقاب ذلك قررت ICON إجراء تحديثات جديدة للشبكة أطلقت عليها "المراجعة 10" و أعلنت أن الغرض الرئيسي منها معالجة ثغرات أمنية في الشبكة. إلا أنه بعد تفعيلها وجد Shin أنه قد نتج عنها تجميد جميع الرموز المشفرة الموجودة في حسابه على الشبكة حتى تلك التي كانت موجودة فيه قبل الواقعة المذكورة في 22 أغسطس.

و من هنا رفع Shin الدعوى القائمة على شبكة ICON لاعتدائها على حقه في ملكية الرموز المشفرة الموجودة في محفظته الإلكترونية و التسبب في تجميد حساباته على المنصات الأخرى، مطالباً بوقف التعدي على ممتلكاته، و التعويض عما أصابه من ضرر.

ادعاءات Shin (المدعي):

يدعي Shin أن الرموز المشفرة التي دخلت حسابه على الشبكة في يوم 22 أغسطس كانت نتيجة خلل في تصميم التحديثات التي أجريت للشبكة باسم "المراجعة 9"، و أن ICON قد جعلت منه كبش فداء لصرف الانتباه عن مسئوليتها في إصدار تحديث معيب يتضمن ثغرات تقنية خطيرة تحاول إخفاءها². و يستند Shin إلى تصريح أحد ممثلي الشبكة الذي علق على الواقعة قائلاً: " لا أعتقد أن ما حدث كان سرقة أو اختراق، و إنما عمل الكود وفقاً للتحديثات التي تم إدخالها عليه. و في نظري، يحق للعميل أن يحتفظ بالرموز المشفرة التي دخلت في حسابه. كما أرى أن الشبكة قد حاولت معالجة الموقف بطريقة خاطئة حيث وجهت أصابع الاتهام إلى شخص ما و اتهمته بالقرصنة و السرقة بدلاً من مراجعة التحديث المعيب و العمل على إصلاحه"³.

¹ Ibid, P.3.

² Ibid, P.4.

³ Ibid.

كما أضاف Shin أن ICON قد كثفت جهودها لترهيبه لمنعه من الكشف عن خططهم علانية حيث قام رئيس قسم استراتيجية الاتصالات في الشبكة بالتواصل معه عبر رسائل تطبيق Twitter و أخبره بأن الشبكة تعلم بما مارسه من اختراقات، و تعتزم إبلاغ السلطات إذا لم يتم بإعادة الرموز التي انتقلت إلى حسابه. و يعلق على ذلك بأنهم لم ينفذوا تهديدهم بالإبلاغ عنه لأنهم يعلمون أنه لم يرتكب أي مخالفة للقانون¹. و يتهم Shin الشبكة المدعى عليها بتصميم "المراجعة 10" خصيصاً من أجل سلبه كل سلطاته على الرموز التي قام بشرائها، و المودعة في محفظته الإلكترونية، و أن الأمر يُعد اعتداء صارخ على حقه في الملكية الشخصية و بشكل خاص على الرموز التي كانت مودعة قبل تاريخ 22 أغسطس. فإن كانت الرموز التي دخلت حسابه في هذا التاريخ ناتجة عن خلل في الشبكة، إلا أن الرموز الموجودة قبله قد اشتراها و يدخرها منذ 2017.

دفاع الشركة المدعى عليها :

رداً على ادعاء Shin تذهب ICON إلى أن الاحتجاج بالاستيلاء على ممتلكات الغير يستلزم أن يثبت المدعي أولاً ملكيته للممتلكات وقت التصرف فيها، و كذلك قيام المدعي عليه بالتصرف فيها دون وجه حق. و هنا تذهب الشركة المدعى عليها إلى أن المدعي لم يقدم دليلاً على أي من هذه المسائل².

أما فيما يتعلق بتحديث "المراجعة 10" تذهب ICON إلى أن ما يدعيه المدعي من أن إصداره كان بهدف استيلاء الشركة على سيطرته على حسابه، و حرمانه من سلطاته عليه هو محض ادعاء لا أساس له إذ أنه لم يوضح أو يسوق دليلاً واحداً على كيفية تأثير تحديث "المراجعة 10" على قدرته على الولوج إلى حسابه أو التعامل فيه. بينما تقدم الشركة أدلة على أن Shin لا يزال يتمتع بالقدرة على الوصول إلى رموزه المودعة على الحساب³.

رأي المحكمة :

تستخلص المحكمة هنا من مجمل ما تم عرضه عليها أن الادعاءات التي تقدم بها Shin لم ينجح في إقامة أدلة كافية على صحتها. لم تجد المحكمة في ملف الدعوى ما يبرهن على عجز المدعي عن الوصول إلى رموزه المشفرة على محفظته، كما لم تجد ربطاً بين التحديث الأخير الذي أجرته الشبكة و تأثير قدرة المدعي على التعامل في حسابه على الشبكة.

بناء عليه قبلت المحكمة طلب شركة ICON برفض الدعوى، إلا أنها منحت المدعي الإذن بتعديل دعواه في مدة أقصاها 20 يوم و إرفاق الأدلة المطلوبة⁴.

تعقيب :

¹ Ibid.

² Ibid, P.9.

³ Ibid, P.10.

⁴ Ibid, P. 13.

إن كانت المحكمة هنا قد رفضت دعوى المدعي بالاعتداء على ملكيته في الأصول المشفرة بسبب عدم تقديمه أدلة كافية إلا أنها لم تتطرق إلى مسألة ملكيته لهذه الأصول في ذاتها، وهو مما يدل على أن الأمر مألوفاً لا يدعو للوقوف عنده أو التساؤل بشأنه. فالأصل المشفر أياً كانت صورته (و هي هنا رموزاً) مما يعد في نظر القضاء الأمريكي محلاً لحق الملكية.

و من اللافت أنه حين شكك الطرف المدعى عليه في ملكية المدعي للرموز المشفرة محل النزاع، و انتقدت عدم تقديمه دليلاً على ملكيته لها ابتداءً حتى يدعي الاعتداء على هذه الملكية، لم تلتفت المحكمة إلى هذا الدفع، و لم تعلق عليه، و إنما طالبت بتقديم دليل على التعدي وحده.

المطلب الثاني : موقف القضاء الإنجليزي بشأن ملكية الأصول المشفرة :

تصدت المحاكم الإنجليزية للكثير من القضايا التي تتناول الإشكاليات المتعلقة بالتعامل في الأصول المشفرة. و في غالبية هذه الدعاوى تركز المحكمة بشكل أساسي على مدى اعتبار هذا النوع من الأصول مما يرد عليه حق الملكية. و في هذا الصدد أرسى القضاء الإنجليزي عدة سوابق ذائعة الصيت نعرض لأبرزها في هذا المطلب. و من الجدير بالملاحظة قبل العرض للأحكام المذكورة أن اتجاه القضاء الإنجليزي في هذا الصدد شديد الوضوح في اعتبار الأصول المشفرة فئة ثالثة من فئات الملكية القائمة في القانون الإنجليزي.

1. AA v. Persons Unknown¹ :

تعتبر هذه الدعوى من أشهر السوابق القضائية التي تناولت ملكية الأصول المشفرة، و قد استند إليها فريق كبير في الفقه الإنجليزي و الأمريكي كذلك في تحليل المسألة.

وقائع الدعوى :

تتلخص وقائع الدعوى في قيام مجموعة من محترفي القرصنة الرقمية (hacking) باختراق أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بإحدى شركات التأمين الكندية، و تثبيت برنامج مضر يُسمى BitPaymer نجح في تشفير جميع أنظمة الكمبيوتر الخاصة بشركة التأمين. بعد ذلك تلقت شركة التأمين اتصالاً من أحد المخترقين يطالب بقدية تتمثل في عدد من عملات البيتكوين بما يوازي قيمة 950 ألف دولار أمريكي، و ذلك في مقابل تسليم الشركة برنامج فك التشفير الذي سيسمح لها باستعادة الوصول إلى أنظمتها².

كانت شركة التأمين التي تعرضت للهجوم قد أبرمت بدورها عقد تأمين لدى شركة تأمين أخرى ضد خطر هجمات الجرائم الإلكترونية (و هذه الشركة المؤمّنة هي المدّعي في هذه الدعوى). قامت الشركة المؤمّنة (المدعية) بأداء الفدية المطلوبة في شكل 109 بيتكوين تم تحويلها إلى المحفظة الإلكترونية التي أشار إليها المخترقين

¹ English and Wales High Court, Case no.3556 (Comm), AA v Persons Unknown [2019], Decided on 19 January 2020.

² See: Victoria Ball, Op.cit, P.1.

(المُدعى عليهم). و بعد فترة وجيزة من الدفع تلقت الشركة المؤمن عليها الأدوات و البرامج اللازمة لفك التشفير، و تمكنت من استعادة الوصول إلى أنظمة المعلومات الخاصة بها على مدار أيام.

فيما بعد عهدت شركة التأمين (المُدعية) إلى شركة خارجية متخصصة في تحقيقات العملات الرقمية تدعى Chainalysis لتعقب عملات البيتكوين التي تم دفعها للمدعى عليهم. و كشفت تحريات Chainalysis أنه قد تم تحويل 13 بيتكوين (بقيمة تقريبية 120 ألف دولار أمريكي في ذلك الوقت) إلى عملات ورقية غير قابلة للتتبع، بينما تم تحويل الـ 96 بيتكوين المتبقية إلى محفظة إلكترونية مُحددة و قابلة للتتبع اتضح أنها مرتبطة بمنصة تداول تُعرف باسم Bitfinex يديرها اثنان من المدعى عليهم مسجلة في جزر فيرجن البريطانية¹.

و بناءً عليه قامت شركة التأمين برفع الدعوى القائمة للمطالبة بوقف الاعتداء على الملكية ضد المنتهكين، و الكشف عن هوية أصحاب المحافظ الإلكترونية المعنية و مطالبتهم برد المبالغ التي تم تحويلها إليهم في شكل عملة بيتكوين لأنها قد تم الحصول عليها بشكل غير مشروع نتيجة الاعتداء على أنظمة شركة التأمين ثم القيام بابتزازها. تحليل المحكمة:

وضحت المحكمة ابتداءً أن المسألة الأساسية التي ينبغي فحصها هنا هي ما إذا كانت العملات الرقمية تعد من قبيل "الممتلكات". و في هذا الصدد وضح القاضي أن الصعوبة في التعامل مع العملات الرقمية كممتلكات تكمن في أنها لا تنتمي لأي من فئتي الحقوق المتعارف عليها في القانون الإنجليزي، فهي ليست حقاً حيازياً يقوم على الحيازة المادية، حيث أنها افتراضية لا وجود مادي لها، كما أنها ليست حقاً شخصياً لأنها لا تجسد حقاً قابلاً للتنفيذ من خلال دعوى قضائية.

على الرغم من ذلك أعلنت المحكمة أن العملات الرقمية يمكن اعتبارها فئة من الممتلكات في القانون الإنجليزي². و دعمت المحكمة اتجاهها ذلك بما ورد في تقرير فريق العمل القضائي البريطاني (UKJT) حول الأصول الرقمية و قانون الإعسار الإنجليزي³، كما استندت أيضاً اثنين من السوابق القضائية البارزة التي تبنت ذات الاتجاه⁴.

و تأسيساً على تكييف العملات الرقمية باعتبارها ممتلكات تذهب المحكمة إلى أن ما وقع من المدعى عليهم من تعدي على ملكية الشركة المدعية عن طريق الاحتيال و الابتزاز و المساومة و الحصول على المبالغ محل النزاع باعتبارها فدية يعد مسوغاً قوياً لتتبع حسابات المعتدين و الأمر باسترداد ما حصلوا عليه دون وجه حق.

¹ English and Wales High Court, Case no.3556 (Comm), Op.cit.

² See: Victoria Ball, Op.cit, P.2.

³ و الذي سبق أن تناوله في المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا الفصل.

⁴ Liam و Vorotyntseva v Money-4 Ltd (T/A Nebus.com) [2018] EWHC 2596 و هما:

David Robertson v Persons Unknown.

2. Chainswap Limited v Owners of Digital Wallets¹ : وقائع الدعوى :

المُدعي في هذه الدعوى شركة Chainswap، وهي شركة مُسجّلة في جزر فيرجن البريطانية. تقدم الشركة خدمة نقل الرموز و العملات المُشفرة بين سلاسل البلوكتشين المُختلفة. يتم ذلك بواسطة إبرام عقد ذكي يتمثل في برنامج كمبيوتر يعمل وفقاً لمجموعة محددة مسبقاً من القواعد. يقوم البرنامج بإعادة توجيه الرموز التي يتم إرسالها إلى محفظة معينة على البرنامج تسمى "محفظة الخزنة"، و عندها يُسجّل العقد الذكي استلام الأصول و يُصدر تلقائياً أمر بإنشاء رموز جديدة من نفس النوع و القيمة على سلسلة البلوكتشين الثانية التي يهدف المستخدم نقل رموزه إليها، و في نفس الوقت يتم غلق الرموز الأصلية الموجودة في محفظة الخزنة. و يحتفظ العقد الذكي بسجل للرموز المُعطلة و نظيرتها الجديدة لضمان التطابق بينهما. بهذه التقنية تعتبر Chainswap بمثابة جسر ينقل الرموز المُشفرة بين اثنين من سلاسل البلوكتشين². في يوليو 2021 بعض القراصنة مجهولي الهوية من استغلال ثغرات أمنية في برامج Chainswap و تعديل الكود الذي يعمل به البرنامج بحيث يقوم بتوجيه الرموز المرسله إليه من العملاء بعدد غير محدود إلى محافظ رقمية خاصة بالمخترقين بدلاً من محفظة الخزنة. الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على عدد هائل من الأصول المُشفرة الخاصة بالعملاء.

نتج عن هجمات القرصنة المذكورة انتقال الرموز المُشفرة إلى أربعة محافظ إلكترونية مُختلفة، تم استبدال جزء منها بعملات ورقية مستقرة مثل الدولار الأمريكي، كما تم تحويل جزء آخر منها إلى محفظة لا مركزية تسمى Tornado Cash تُستخدم للاحتفاظ بالرموز لفترة زمنية معينة، ثم تقوم بتحويلها إلى محفظة مُختلفة بحيث تختلط مع غيرها مما يساعد على حجب أصلها و صعوبة تعقبها. أما الجزء الأخير من الرموز التي تم الاستيلاء عليها فقد تم التعامل بها في بورصة مركزية للعملات المُشفرة تقع في كرواتيا تسمى Electrocoin و التي بموجب شروط الاستخدام الخاصة بها يجب أن تحتفظ ببيانات العملاء أصحاب المحافظ، و عليه أمكن تحديد صاحب المحفظة، و وجهت المحكمة طلباً إلى المحاكم الكرواتية لاتخاذ ما يلزم.

الجدير بالملاحظة هنا أن ملكية الرموز و العملات المُشفرة محل النزاع لا تنتمي إلى الشركة المدعية Chainswap لذا لم تطالب الشركة بملكيتها، و لكن أقامت ادعاءها على أن ما قام به المنتهكون قد ألحق أضراراً بالغة بسمعة الشركة، و أصابها بخسائر فادحة حيث فقد الكثير من عملائها الثقة فيها بعد هذه الواقعة مما أثر سلباً على

¹ Eastern Caribbean Supreme Court, High court of Justice, British Virgin Islands (Commercial Division), 2022/0031, Chainswap Limited v. the owner of digital wallet & others, Decided 4 May 2022.

² Ibid, P.3.

أرباحها، كما اضطرت الشركة إلى تعويض العملاء الذين تضرروا من عمليات القرصنة من أجل تخفيف الضرر الذي لحق بسمعتها¹.
طلبات الشركة المدعية :

بناءً على ما سبق طالبت الشركة المدّعية المحكمة بما يلي: (1) إصدار أمر بتجميد المحافظ الرقمية التي تم تحويل الرموز المسروقة إليها، (2) إصدار خطاب إلى السلطات الكرواتية تطلب فيه المحكمة تقديم بيانات من بورصة العملات المشفرة Electrocoin تكشف هوية المدعى عليه الموجودة محفظته لديهم، (3) التعويض عن الأضرار المادية و الأدبية التي أصابها من جراء أعمال القرصنة التي ارتكبتها المدعى عليهم².
قرار المحكمة :

بناءً على ما قدمته الشركة المدعية من أدلة، و مع عدم حضور أي من المدعى عليهم أو ممثل عن أي منهم أي من جلسات الدعوى، وجدت المحكمة أن المدعى قد أقام قضية محكمة. و توصلت المحكمة إلى وجود خطر واضح في تبيد الأصول المشفرة محل النزاع إذا لم يتم إصدار الأمر بتجميد حسابات المدعى عليهم.
كما أبدت المحكمة ملاحظة هامة مفادها أنه لو تمكنت Chainswap من إقامة الدليل على ملكيتها للأصول المشفرة المتنازع عليها لأصدرت المحكمة أمراً بوقف الاعتداء على الملكية و اتخاذ ما يلزم لاستردادها حيث تعتبر الأصول المشفرة شكلاً من أشكال الملكية³.

و انطلاقاً من قناعتها بالأدلة المقدمة أمرت المحكمة بتحديد هوية المدعى عليهم بالإشارة إلى ملكيتهم للمحافظ الرقمية التي أثبت المدعى استخدامها لاستلام و تبديل الرموز المسروقة. كما أمرت في 14 فبراير 2022 بتجميد المحافظ الإلكترونية المدعى عليها، و قامت بتجديد هذا الأمر في جلسة 15 مارس 2022.

Elena Vorotyntseva v Money-4 Limited t/a Nebeus.Com .3 :4

المدعى عليه في هذه الدعوى هي شركة Nebeus، و التي أنشأت منصة للأصول الرقمية تقدم لعملائها كافة الخدمات المالية المتعلقة بهذه الأصول من إيداع، و إقراض و ادخار، و إنشاء المحافظ الرقمية، و تحويل الأصول إلى أموال تقليدية. و المدّعية السيدة "إيلينا" هي إحدى عملاء الشركة.
قامت المدعية بإيداع ما يعادل حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي من عملات البيتكوين و الإيثريوم المشفرة في حسابها على منصة شركة Nebeus. في أعقاب ذلك

¹ Ibid, P.5.

² Ibid, P.2.

³ Ibid, P.6.

⁴ Vorotyntseva v. Money-4 Ltd. [2018] EWHC 2596 (Ch)342.

وجدت السيدة "إيلينا" مؤشرات استشعرت معها وجود خطر تبيد الأموال التي قامت بإيداعها على المنصة المذكورة، و عبرت عن مخاوفها تلك لشركة Nebeus حيث طلبت منها تأكيداً على أن أموالها ما زالت محفوظة لديهم. و عندما لم تتلقَ المدعية هذا التأكيد في خلال فترة قصيرة تقدمت للمحكمة بطلب إصدار أمر بتجميد حسابات شركة Nebeus و مديرها¹.

حضر المدعى عليهم الجلسة و قدموا بعض الرسائل الإلكترونية و لقطات الشاشة كأدلة على أن أموال المدعية لازالت مودعة لدى الشركة. إلا أن المحكمة لم تقتنع بالأدلة المقدمة، و وجدت أن خطر تبيد الأصول المشفرة لم ينتفي لديها. و عليه أصدرت أمراً بتجميد حسابات الشركة المدعى عليها و مديرها. و في تسببها لنظر الدعوى، و لإصدار أمر أولي بالتجميد صرّحت المحكمة بأن الأصول المشفرة بشكل عام، بما في ذلك العملات تُعد شكلاً من أشكال الملكية التي يحق لصاحبها رفع دعوى للمطالبة بوقف الاعتداء عليها. و استندت المحكمة فيما ذهبت إليه إلى التقرير الصادر من فريق العمل القضائي البريطاني (UKJT) في نوفمبر 2019، و الذي ورد فيه بوضوح أن الأصول المشفرة تتمتع بكافة خصائص الملكية، و يجب التعامل بشأنها باعتبارها محلاً لحق الملكية في القانون الإنجليزي².

¹ See: Jennifer Jenkins, Sophie Christodoulou and Ciaran Moore, Cryptic Clarity – Crypto assets as a thing in possession, a thing in action, or a different thing altogether?, *mourant*, SEPTEMBER 2022, P. 2.

² See: Squire Patton Boggs (US) LLP, Freezing Order Can Cover Cryptocurrency, *Newstex Blogs*, National Law Review, November 22, 2019.

الخاتمة

سعيًا من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على التكيف القانوني الأقرب للدقة للأصول الافتراضية المُشفرة، و ذلك بغرض التوصل إلى معرفة وضعها القانوني من الناحية المدنية، ومدى صلاحيتها لثُعتبر محلاً للحقوق طبقاً لمبادئ القانون المدني المصري، و بالمقارنة بالقانونين الأمريكي و الإنجليزي.

فعلى الرغم من أن القانون المصري حتى الوقت الحاضر لا يعترف بمشروعية الأصول المُشفرة إلا أننا عرضنا لمجموعة من المؤشرات التي تقودنا إلى توقع تغيير هذا الموقف في المستقبل غير البعيد. لذا حرصنا على تأصيل مسألة تملك هذه الأصول، و تسليط الضوء على موقف بعض القوانين المقارنة منها لعلها تدفع المشرع الوطني إلى تنظيم أحكام ملكيتها درءاً لما قد يولده التعامل فيها من مشكلات.

و يمكننا إيجاز ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج و توصيات فيما يلي:

أولاً : النتائج :

- التعامل في الأصول الافتراضية المشفرة و تداولها و استثمارها قد صار واقعاً لا يُمكن كبحه إذ يتم من خلال شبكات الإنترنت بشكل غير مركزي و لا رقابة عليه، و تترتب عليه إشكاليات عملية تمس بالاقتصاد.
- تحديد الطبيعة القانونية للأصول المُشفرة ليست أمراً يسيراً باعتبارها شكلاً مستحدثاً من الأصول لا يدخل بشكل واضح ضمن الطوائف المتعارف عليها في القانون، و مع ذلك فإن هذا التحديد تترتب عليه آثار جوهرية.
- اتخاذ موقف قانوني واضح من مدى إمكانية تملك الأصول الافتراضية قد أصبح أمراً لا غنى عنه لما ينشأ عنه من نتائج تساهم في حل الكثير من المنازعات التي بدأت تنتشر بسرعة هائلة في الأونة الأخيرة مثل رفع دعاوى بشأنها، وانتقالها بالميراث، و دخولها ضمن الضمان العام للمدين، و غير ذلك.
- سعي القوانين المقارنة خاصةً في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة و الإمارات، و كذا الكيانات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي بشكل حثيث إلى تنظيم كل ما يتعلق بالتعامل في الأصول المشفرة و مدى اعتبارها محلاً للحقوق إنما يعكس أهمية الموضوع و ضرورته.
- استقرار غالبية اتجاهات الفقه و القضاء الإنجليزي إلى اعتبار الأصول المشفرة فئةً ثالثةً جديدةً و مستقلةً للملكية، و السعي لإصدار تشريع يُقر ذلك و ينظمه.

ثانياً : التوصيات :

- إعادة النظر من جانب المشرع و القضاء المصري بشأن تنظيم التعامل في الأصول الافتراضية المشفرة، حتى و إن كان بوضع قواعد مُضيقّة لنطاق هذا التعامل، و خضوعه لسيطرة و رقابة هيئة خاصة تابعة للدولة.

- الاهتداء بالتشريعات التي تم سنّها بالفعل سواء على المستوى الأوروبي (قانون أسواق الأصول المشفرة الصادر عن البرلمان الأوروبي)، أو على مستوى وطني محلي مثل القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، فيما أرسنه من قواعد و ما أنشأته من هيئات بغرض تنظيم التعامل في الأصول المشفرة و حصرها في نطاق قانوني يخضع للرقابة.
- الاستفاده مما يعرض أمام المحاكم في الدول الأخرى من منازعات قد نشأت نتيجة عدم وضوح الطبيعة القانونية للأصول المشفرة، و مدى اعتبارها من الأصول التي يجوز تملكها قانوناً، و تأثير مثل هذه النزاعات على مصالح الأفراد و المؤسسات و اقتصاديات الدول.
- التوسع في الكتابات الفقهية و الأبحاث المقارنة التي تتناول و تتبع التطورات المتعلقة بالاعتراف بالأصول الافتراضية و تنظيمها القانوني على الساحة العالمية، و أثر ذلك على الاقتصاد.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

(1) المراجع العامة :

- د. أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.
- د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية: موجز للنظرية العامة للقانون، و النظرية العامة للحق، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1978-1979.
- د. سمير تناغو، أحكام الالتزام و الإثبات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2009.
- د. نبيل سعد، المدخل إلى القانون: نظرية الحق، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

(2) المراجع المتخصصة :

- توصيات مجموعة العمل المالي، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار التسلح، باريس، فرنسا، مارس 2022.
- خالد جاويش، هلال بسيوني، محمد أمين، مخاطر استخدام العملات الرقمية على النمو الاقتصادي في بعض الدول الآسيوية، معهد الدراسات و البحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، *Journal of the Advances in Agricultural Researches*, Volume 28 (3)، سبتمبر 2023.
- د. أحمد السيد لبيب، الدفع بالنقود الإلكترونية: الماهية و التنظيم القانوني- دراسة تحليلية و مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009.
- د. أحمد كمال، تأثير الابتكار الرقمي على معالجة المدفوعات الإلكترونية: نظرة عامة على المخاطر القانونية، *المجلة الجنائية القومية*، المجلد 66، العدد 2، يولية 2023.
- د. أشرف جابر، (البلوك تشين) و حقوق المؤلف، نحو حماية ذكية للمصنفات الرقمية، *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*، السنة الثامنة، ملحق خاص، العدد 9، الجزء 2، يناير 2021.
- د. الحاج محمد الحاج دوش، تقنين العملة الافتراضية في ظل التنمية المستدامة و التحول الاقتصادي- دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الإسلامي العاشر للنظم الاقتصادية، 2023/10/20.
- د. صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، 2006.
- د. عبد الوهاب عبدالله المعمري، ليث عبد الكريم، الآثار القانونية للتداول بالعملات الرقمية على المؤسسات و الأفراد في التشريع الأردني، *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية و الإنسانية*، المجلد (2)، العدد (15)، ديسمبر 2022.

• د. محمد يحيى أحمد عطية، محل التنفيذ الافتراضي البيتكوين نموذجاً: دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد 38، يوليو 2022.

• عبد الله ناصر عبيد، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي و المقارن، جامعة الإمارات العربية، ديسمبر 2018.

(3) الأحكام القضائية:

• محكمة النقض المصرية، الطعن 16 لسنة 15 ق، جلسة 1946/1/31، مجموعة عمر المدنية، ج 5 ق 33.

(4) التشريعات و الوثائق الحكومية:

• قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020.

• القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، الجريدة الرسمية لحكومة دبي، السنة 56، العدد 559، 11 مارس 2022.

• قرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية و مزودي خدماتها.

• وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المصرية، المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، يوليو 2021.

ثانياً : المراجع باللغات الأجنبية:

(1) المراجع المتخصصة و المقالات :

- Arthur E. Wilmarth, Jr, We Must Protect Investors And Our Banking System From The Crypto Industry, 101 Wash. U. L. Rev. 235, 2023.
- Bank for International Settlements, Committee on Payments and Market Infrastructures, Digital Currencies, November 2015.
- Gemma Lardner, Grant Carroll, Corey Byrne and Romauld Johnson, Are Crypto Assets Property In Law? Mondaq Business Briefing, August 29, 2023.
- Helen Maddison White, UK: Can Crypto Assets Be Inherited? Mondaq Business Briefing, September 1, 2023.
- J. Merritt Francis, Article: A Beginner's Guide To Cryptocurrencies: Explaining The Technologies Behind Cryptocurrencies, How The United States Taxes And Regulates Them, And Offering Changes To the Existing Taxation And Regulation Schemes, 30 Rich. J.L. & Tech. 45, 2023.

- Jennifer Jenkins, Sophie Christodoulou and Ciaran Moore, Cryptic Clarity – Crypto assets as a thing in possession, a thing in action, or a different thing altogether? *mourant*, SEPTEMBER 2022.
- Ji Woong Seok, Standardizing A Global Regulatory Framework: Lessons Learned From A Comparative Study Of The U.S., The E.U., And South Korea's Regulation Of Crypto Assets, 7 *Bus. & Fin. L. Rev.* 1, April, 2024.
- Jonathan E. Schmalfeld and Romaine Marshall, Beyond the Blockchain: Legal Challenges and Opportunities in The Era of Digital Assets, *Mondaq Business Briefing*, February 5, 2024.
- Latham & Watkins LLP, UK Jurisdiction Taskforce Concludes Digital Assets Compatible With English Insolvency Law, *LEXOLOGY*, April 29 2024.
- Law Commission, Digital Assets as personal property: Short consultations on draft clauses, February 2024.
- Lisa Schaures, Shamim Mohandessi and Tess Rabin, Possessing the Unpossessable Holding Digital Assets In Your UCC Hands, *Mondaq Business Briefing*, August 31, 2023.
- Matt Donovan, Ripple Effect: The Sec's Major Questions Doctrine Problem, 91 *Fordham L. Rev.* 2309, May, 2023.
- Michael Goldstein, & others, Who Owns Digital Assets When A Cryptocurrency Platform Files Bankruptcy? The Terms Of Use Answer The Question, *Mondaq Business Briefing*, January 10, 2023.
- Paul Andersen, Will the FTX Collapse Finally Force U.S. Policymakers to Wake Up? Regulatory Solutions for Cryptocurrency Tokens Not Classified As Securities Under the Supreme Court's Howey Analysis, 18 *Journal of Business and Technology L.*251.
- Paul Naberezny and Andrew Sotak, Navigating Uncharted Waters: Challenges And Considerations in Auditing the Ownership of Crypto Assets, *Mondaq Business Briefing*, November 7, 2023.

- Reporter, A Global Crypto Code of Conduct: Crafting an Internationally Centralized Regulatory Body for a Decentralized Asset, 57 Vand. J. Transnat'l L. 301, 2024.
- Sara Hall, Iain Tucker, Jan Golaszewski, Andrew Chissick, Iona Wright & Daniel Hayward-Hughes Walkers, Crypto assets Law Over Borders Comparative Guide, Global City Media Ltd, 2024.
- Squire Patton Boggs (US) LLP, Freezing Order Can Cover Cryptocurrency, Newstex Blogs, National Law Review, November 22, 2019.
- Victoria Ball, AA v. Persons Unknown & Ors, Re Bitcoin, EWHC 3556 (Comm) (13 December 2019), Case Comment.
- Victoria Barlow, Law Commission Consults On Draft Legislation Relating To Digital Assets, Mondaq Business Briefing, March 6, 2024.

التشريعات و الوثائق الحكومية : (2)

- BVI (British Virgin Islands) Insolvency Act 2003.
- Digital Assets: Final Report (2023), Law Commission, No 412.
- Law Commission, Digital Assets as personal property: Short consultations on draft clauses, February 2024.
- Regulation (EU) No 1114/2023 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto- Assets issued on 31 May 2023, Official Journal of the European Union, 9/6/2023.

الأحكام القضائية : (3)

- Chainswap Limited v The Owner of Digital Wallet et al, EASTERN CARIBBEAN SUPREME COURT, THE HIGH COURT OF JUSTICE, Commercial Division, Claim No: BVIHC (COM) 2022/0031, May 2022.
- Complaint at 4, CFTC v. Gemini Tr. Co., No. 22-cv-04563 (S.D.N.Y. June 2, 2022), ECF No. 1.
- D'Aloia v. Persons Unknown, EWHC 1723, 2022.
- Eastern Caribbean Supreme Court, High court of Justice, British Virgin Islands (Commercial Division), 2022/0031,

Chainswap Limited v. the owner of digital wallet & others, Decided 4 May 2022.

- English and Wales High Court, Case no.3556 (Comm), AA v Persons Unknown [2019], Decided on 19 January 2020.
- In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court for the Southern District of New York, Case No. 22-10964 (MG) (Jointly Administered), January 4, 2023.
- In re Celsius Network LLC, United States Bankruptcy Court, Southern District of New York, Jan 26, 2023, 1096-22(MG) (Bankr. S.D.N.Y. Jan. 26, 2023).
- U.S. Supreme Court, Securities and Exchange Commission v. Howey Co., 328 U.S. 293, Decided May 27, 1946.
- United States District Court for the Northern District of California, Case No. 20-cv-07363-WHO, Decided; May 11, 2021.
- Vorotyntseva v. Money-4 Ltd. [2018] EWHC 2596 (Ch)342.

ثالثاً : مواقع الإنترنت :

(1) المواقع باللغة العربية:

- عيسى عبد السلام، مقال بعنوان (حظر مطلق لاستخدام الأصول الافتراضية في الكويت)، الجريدة، نشر في 2023/7/19. (آخر زيارة: 2024/5/20، 9:35)

<https://www.aljarida.com/article/31290>

- البنك المركزي المصري، بيان صحفي حول عملة البيتكوين، 2018/1/10. (آخر زيارة في: 2024/4/26)

<https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/news/press-release/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86.pdf>

- البنك المركزي المصري، بيان تحذيري، 2022/9/13. (آخر زيارة: 2024/5/26)

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2022/09/12/warning-statement>

- البنك المركزي المصري، نظم و خدمات الدفع، المجلس القومي للمدفوعات، مارس 2023. (آخر زيارة: 2024/5/26)

<https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/national-payments-council-npc>

- راجع: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، البيان التحذيري الرابع بشأن العملات الرقمية المشفرة، (آخر زيارة في 2024/5/24)

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/03/08/warning-statement>

- الهيئة العامة للرقابة المالية، الرقابة المالية تحذر مجدداً من مخاطر الانسياق وراء دعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة، 2021/5/27. (آخر زيارة: 2024/5/26).

https://fra.gov.eg/fra_news/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%b0%d8%b1-%d9%85%d8%ac%d8%af%d8%af%d8%a7%d9%8b-%d9%85%d9%86-%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d8%a7/

- الهيئة العامة للرقابة المالية، نشرة تعريفية عن مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة. (آخر زيارة في 2024/5/26)

https://fra.gov.eg/?s=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9&sortFilter=menu_order-ASC&typeFilter=all

- الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية، تداول عملة "البتكوين" و التعامل بها، 2017/12/28. (تاريخ آخر زيارة: 2024/5/26)

[https://www.dar-](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[%D9%88%D9%84-](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[%D9%88%D9%8A%D9%86-](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

[7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7](https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa/14139/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%87%D8%A7)

- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، المركز الإعلامي، رئيس الوزراء يصدر قراراً بإنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، 27 نوفمبر 2019. (تاريخ آخر زيارة: 2024/5/26)

<https://www.sis.gov.eg/Story/196763/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A?lang=ar>

- جريدة 24 الاقتصادي الإلكترونية، EFG Hermes ONE تصبح أول منصة مالية في مصر تحصل على موافقة هيئة الرقابة المالية لإطلاق عملية تسجيل رقمية باستخدام “اعرف عميلك” إلكترونياً (EKYC)، 28 إبريل 2024. (آخر زيارة: 2024/5/28)

<https://24eleqtesadi.com/efg-hermes-one-%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85>

- أميرة العربي، CNN الاقتصادية، أول بنك رقمي في مصر.. ماذا يعني؟ وكيف سيؤثر على النظام المصرفي؟ 2024/5/2. (آخر زيارة: 2024/5/28)

<https://cnnbusinessarabic.com/banking-finance/60030/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%83->

%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-
%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-
%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-
%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%D8%9F-
%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81-
%D8%B3%D9%8A%D8%A4%D8%AB%D8%B1-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85
=
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81
%D9%8A%D8%9F

(2) المواقع باللغة الإنجليزية:

- <https://www.uniformlaws.org/acts/ucc> (آخر زيارة 2024/5/3)
- European Banking Authority (2014), Glossary for Financial Innovation, retrieved from: <https://eba.europa.eu/documents/10180/2270404/Glossary+for+Financial+Innovation.pdf/72036f35-beac-4d44-acf1-2875c12b709e> (last visit: 23/6/24)
- European Central Bank (2012), Virtual Currency Schemes, October 2012, Retrieved from: <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf> (last visit: 23/6/24)